جُمْهُورِيَّةُ الْعِرَاقِ

ديوانُ الوقفِ الشِيعيّ

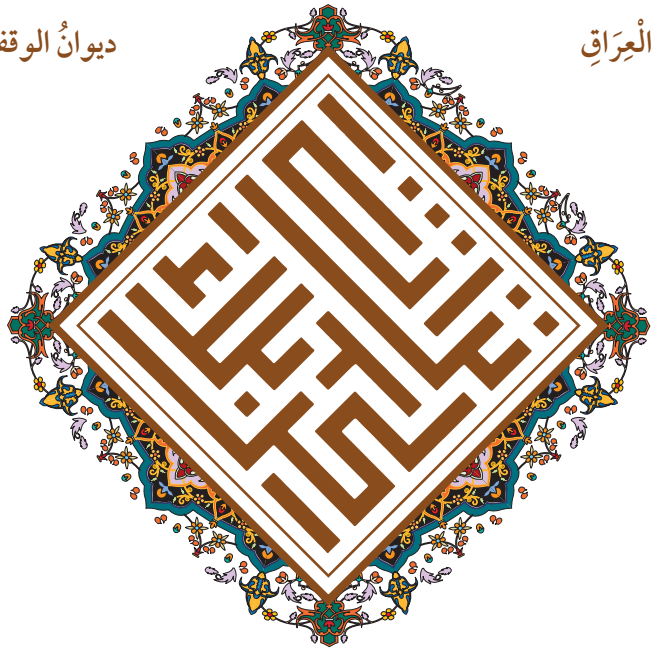

ملفٌ خاصٌ

بِالفيتِهِ حوزةِ النجفِ الأشرف

مَجلّةٌ فَصْلِيَّةٌ مُحكّمَةٌ

تُعْنى بِالتُراث الكربلائي

مُجازَةٌ مِنْ وزارَةِ التَّعْلِيمِ الْعالي وَالْبَحْثِ الْعِلْمِيِّ

مُعْتَمَدَةٌ لِأَغْراضِ التَّرْقِيَةِ الْعِلْمِيَّةِ

تصدر عن:

العتبة العباسية المقدسة

الهيأة العليا لإحياء التراث

مركز تراث كربلاء

السنة الثالثة عشرة/ المجلّد الثالث عشر/ العدد الأوّل (٤٧)

شوال ١٤٤٧هـ/ آذار ٢٠٢٦م

كربلاء المقدَّسة - جمهوريَّة العراق

ردمد: ٢٣١٢-٥٤٨٩

ردمد الإلكتروني: ٢٤١٠-٣٢٩٢

الترقيم الدولي: ٣٢٩٧

رقم الإيداع في دار الكتب والوثائق العراقية ١٩٩٢ لسنة ٢٠١٤

رقم الجوال: ٠٧٧٢٩٢٦١٣٢٧

Web: http://Karbalaheritage.alkafeel.net

E. Mail: Turath@AlkAfeel.net

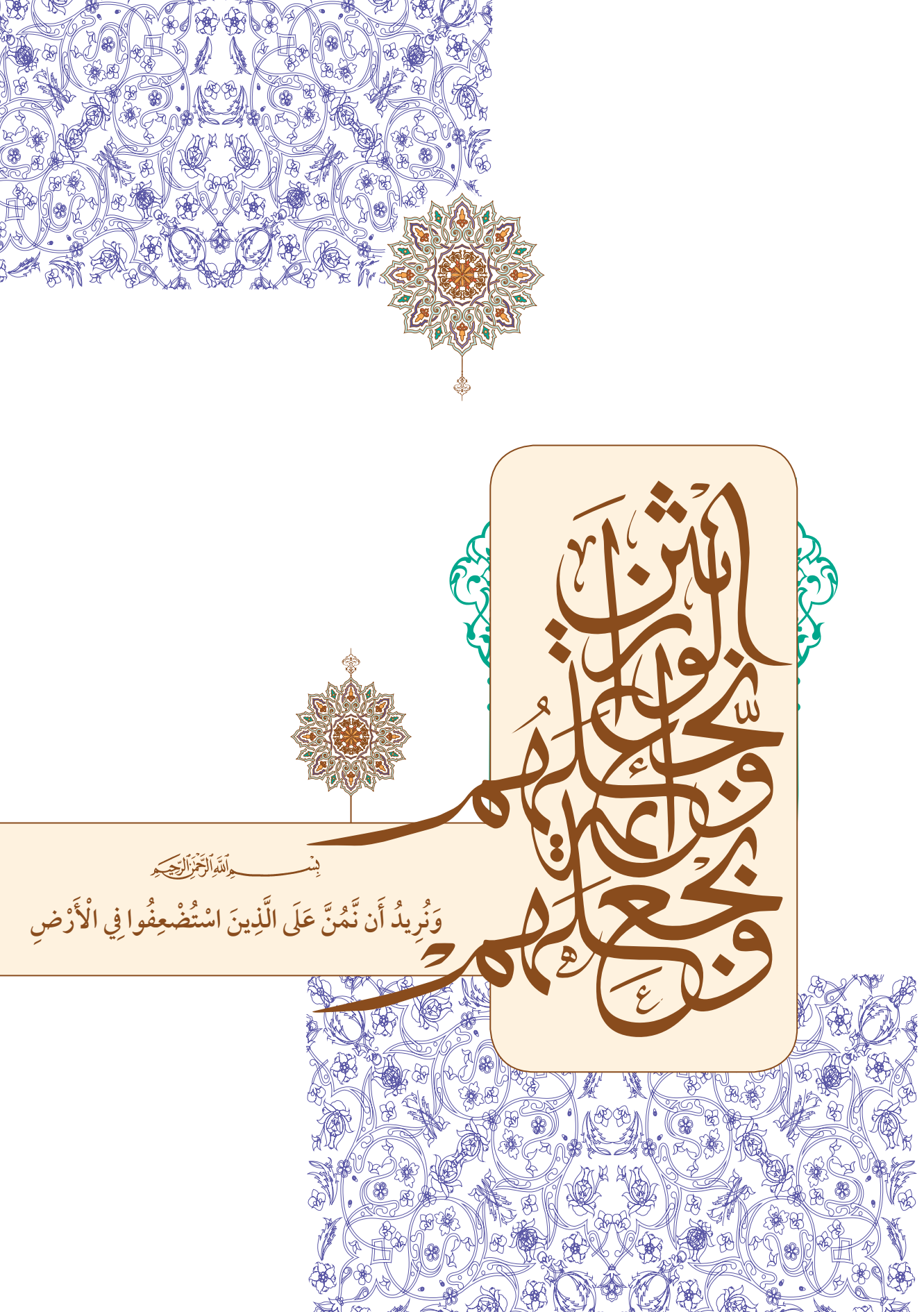
بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ
وَنُرِيدُ أَن نَّمُنَّ عَلَى الَّذِينَ اسْتُضْعِفُوا فِي الْأَرْضِ
ونجعلهم

المشرف العام

سماحة السيّد أحمد الصافي

المتولي الشرعي للعتبة العباسيّة المقدّسة

رئيس التحرير

د. إحسان علي سعيد الغريفي (مدير مركز تراث كربلاء)

مدير التحرير

أ. د. فلاح رسول الحسيني (كلية التربية للعلوم الإنسانيّة/ جامعة كربلاء)

سكرتير التحرير

م.د. علي عباس فاضل

مدقق اللغة العربية

أ.د. فلاح رسول الحسيني (كلية التربية للعلوم الإنسانيّة/ جامعة كربلاء)

م.د. حيدر فاضل العزاوي (وزارة التربية/ مديرية تربية كربلاء)

مدقق اللغة الانكليزية

م. م. إباء الدين حسام عباس (جامعة كربلاء/ كلية التربية للعلوم الإنسانيّة)

التصميم والأخراج الفني

أمير إحسان نصرالله

الهيأة التحريرية

أ.د. مشتاق عباس معن (كلية التربية/ ابن رشد/ جامعة بغداد)

أ. د. علي خضير حجي (كلية التربية/ جامعة الكوفة)

أ.د. إياد عبد الحسين الخفاجي (كلية التربية للعلوم الإنسانية/ جامعة كربلاء)

أ. د. علي كسار الغزالي (كلية التربية للبنات/ جامعة الكوفة)

أ.د. عادل محمَّد زيادة (كلية الآثار/ جامعة القاهرة)

أ.د. حسين حاتمي (كلية الحقوق/ جامعة اسطنبول)

أ.د. تقي عبد الرضا العبدواني (كلية الخليج/ سلطنة عمان)

أ.د. إسماعيل إبراهيم محمَّد الوزير (كلية الشريعة والقانون/ جامعة صنعاء)

أ.د. زين العابدين موسى جعفر (كلية الآداب/ جامعة بغداد)

أ.د. علي طاهر تركي الحلي (كلية التربية للعلوم الإنسانية/ جامعة كربلاء)

أ.د. محمَّد حسين عبود (كلية العلوم الإسلامية/ جامعة كربلاء)

أ.د. حميد جاسم الغرابي (كلية العلوم الإسلامية/ جامعة كربلاء)

أ.د. ضرغام كريم كاظم الموسوي (كلية العلوم الإسلامية/ جامعة كربلاء)

أ.د. حيدر عبد الكريم حاجي البناء (جامعة القرآن والحديث/ قم المقدسة)

أ.د. فلاح عبد علي سركال (كلية التربية للعلوم الإنسانية/ جامعة كربلاء)

أ.م.د. محمَّد علي أكبر غفّوري نژاد (كلية الدراسات الشيعية/ جامعة الأديان والمذاهب/ إيران)

م.د. اكسم احمد فياض(جامعة وارث الأنبياء/ كلية العلوم الإسلامية)

قواعد النشر في المجلة

تستقبل مجلة تراث كربلاء البحوث والدراسات الرصينة على وفق القواعد الآتية:

١- يشترط في البحوث أو الدراسات أن تكون على وفق منهجيَّة البحث العلمي وخطواته المتعارف عليها عالميًا.

٢- يقـدَّم البحث مطبوعًا على ورق A٤، وبنسـخ ثلاث مع قرص مدمج (CD) بحـدود (٥٠٠٠ - ١٠٠٠٠) كلمة بخط (simblified ArAbic) على أن ترقم الصفحات ترقيمًا متسلسلًا.

٣- تُقبل النصوص المحقَّقـة لمخطوطات كربلاء، على أن تكون محقَّقة على وفـق المناهج المتعـارف عليهـا، وأن تتضمن مقدّمة تحقيق (دراسـة) يذكر فيها الباحث المنهج المعتمد ومواصفات النسخة المعتمدة ومصدرها، ويرفق مـع العمل المحقَّـق صورة المخطوطـة المعتمدة كاملـةً، على أن لا يتعَّدى عدد الكلمات ١٨,٠٠٠ كلمة.

٤-تقديم ملخّص للبحـث باللغة العربية، وآخر باللغة الإنكليزية، كلّ في حدود صفحة مسـتقلَّة على أن يحتوي ذلك عنوان البحث، ويكون الملخَّص بحدود (٣٥٠) كلمة.

٥- أن تحتوي الصفحة الأولى من البحث على عنوان واسم الباحث/ الباحثين، وجهة العمل، والعنوان الوظيفي، ورقم الهاتف، والبريد الإلكتروني مع مراعاة عدم ذكر اسم الباحث أو الباحثين في صلب البحث أو أيّ إشارة إلى ذلك.

٦- يشار إلى المراجع والمصادر جميعها بأرقام الهوامش التي تنشر في أواخر البحث، وتراعى الأصول العلميَّة المتعارفة في التوثيق والإشارة بأن

تتضمن: اسم الكتاب، اسم المؤلِّف، اسم الناشر، مكان النشر، رقم الطبعة، سنة النشر، رقم الصفحة، هذا عند ذكر المرجع أو المصدر أول مرة، ويذكر اسم الكتاب، ورقم الصفحة عند تكرّر استعماله.

٧- يزوَّد البحث بقائمة المصادر والمراجع منفصلة عن الهوامش، وفي حالة وجود مصادر ومراج

ر واللوحات على أوراق مستقلّة، ويشار في أسفل الشكل إلى مصدرها، أو مصادرها، مع تحديد أماكن ظهورها في المتن.

٩- إرفاق نسخة من السيرة العلمية إذا كان الباحث ينشر في المجلَّة للمرة الأولى، وأن يشير فيما إذا كان البحث قد قُدِّم إلى مؤتمر أو ندوة، وأنَّه لم ينشر ضمن أعمالها، كما يشار إلى اسم أية جهة علمية، أو غير علمية قامت بتمويل البحث، أو المساعدة في إعداده.

١٠-أن لا يكون البحث منشورًا، وليس مقدّمًا إلى أيَّة وسيلة نشر أخرى.

١١- تعبِّر جميع الأفكار المنشورة في المجلة عن آراء كاتبيها، ولا تعبَّر بالضرورة عن وجهة نظر جهة الإصدار، ويخضع ترتيب الأبحاث المنشورة لموجبات فنّية.

١٢- تخضع البحوث لتقويم سرِّيّ لبيان صلاحيّتها للنشر، ولا تعاد البحوث إلى أصحابها سواء أَقُبِلَت للنشر أم لم تُقْبَل، وعلى وفق الآلية الآتية:

أ. يُبلَّغ الباحث بتسليم المادة المرسلة للنشر خلال مدَّة أقصاها أسبوعان من تاريخ التسلّم.

ب. يخطر أصحاب البحوث المقبولة للنشر بموافقة هيأة التحرير على نشرها وموعد نشرها المتوقّع.

جـ. البحوث التي يرى المقوّمون وجوب إجراء تعديلات أو إضافات عليها قبل نشرها تعاد إلى أصحابها، مع الملاحظات المحدَّدة، كي يعملوا على

إعدادها نهائيًا للنشر.

د. البحوث المرفوضة يُبلَّغ أصحابها من دون ضرورة إبداء أسباب الرفض.

هـ. يشترط في قبول النشر موافقة خبراء الفحص.

و. يُمنَح كلّ باحث نسخة واحدة من العدد الذي نشر فيه بحثه، ومكافأة مالية مجزية.

١٣- يراعى في أسبقيَّة النشر:

أ- البحوث المشاركة في المؤتمرات التي تقيمها جهة الإصدار.

ب- تاريخ تسليم البحث لرئيس التحرير.

ج- تاريخ تقديم البحوث التي يتمَّ تعديلها.

د- تنويع مجالات البحوث كلَّما أمكن ذلك.

١٤- ترسل البحوث على البريد الإلكتروني للمجلة :

(turath@alkafeel.net)

أو على موقع المجلة:

http: / /karbalaheritage.alkafeel.net /

أو موقع رئيس التحرير:

drehsanalguraifi@gmail.com

أو تُسَلَّم مباشرةً إلى مقرِّ المجلَّة على العنوان الآتي:

(العراق/ كربلاء المقدسة/ المدينة القديمة/ باب الخان/ مُجَمَّع الإمام الصادق لأقسام العتبة/ الطابق الخامس).

بسم الله الرحمن الرحيم

جمهورية العراق
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
دائرة البحث والتطوير

Republic of Iraq
Ministry of Higher Education & Scientific Research
Research & Development

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

"معا لمساندة قواتنا المسلحة الباسلة لدحر الارهاب"

الرقم :ب ت ٤ / ٩٨١٤
التاريخ : ٢٠١٤/١٠/٢٧

No:
Date:

" معا لمساندة قواتنا المسلحة الباسلة لدحر الارهاب"

العتبة العباسية المقدسة

م / مجلة تراث كربلاء

تحية طيبة..

استنادا الى الية اعتماد المجلات العلمية الصادرة عن مؤسسات الدولة ، وبناءاً على توافر شروط اعتماد المجلات العلمية لأغراض الترقية العلمية في **"مجلة تراث كربلاء"** المختصة بالدراسات والابحاث الخاصة بمدينة كربلاء الصادرة عن عتبتكم المقدسة تقرر اعتمادها كمجلة علمية محكمة ومعتمدة للنشر العلمي والترقية العلمية .

...مع التقدير

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

أ.د. غسان حميد عبد المجيد
المدير العام لدائرة البحث والتطوير وكالةً
٢٠١٤/١٠/

نسخة منه الى:
- قسم الشؤون العلمية/ شعبة التأليف والنشر والترجمة
- الصادرة

www.rddiraq.com
Emailscientificdep@rddiraq.com

كلمةُ العـدد

بِسمِ اللهِ الرَّحمنِ الرَّحِيم

الحمدُ لله الذي لـه التفصيلُ والتقدير، وبأَمرِهِ تجري المقادير، تبارك الذي بيدهِ المُلك وهو على كُلِّ شـيءٍ قدير، والصلاةُ والسلامُ على أَشرفِ رُسُلِهِ، وخيرتهِ مِنْ خَلقِهِ، وصفوتهِ من عبادهِ؛ محمدٍ بنِ عبد الله خاتمِ النَّبيينَ، وسيد المُرسلين، وعلى آلهِ سُفن النجاة، وسادة العباد، الذين أَذهبَ اللهُ عنهمُ الرجسَ وطَهَّرَهُم تطهيراً.

أَمّا بَعدُ؛

فما من شـكٍّ في أنَّ إحيـاءَ التُّراثِ وتوثيقَـهُ وتحقيقَهُ هو عمليـةٌ حضاريةٌ وثقافيّةٌ تهـدفُ إلى صونِ ذاكرة الأمة، وتعـززُ من هويتها الوطنية والعقديّـة، وتُؤكّدُ انتماءها إلى الجذور، ويتحققُ ذلك عن طريق تسـليط الضوء على حياة أعلام الأمة السابقين، ودراسـة آثارِهم العلميّة، ونقلِ معارفِهم وسِـيرهِم إلى الأجيـال، وهذه العملية تدعو إلى ربط حاضر الأمة بماضيها، والانتفاع بما قدّمه أسلافها، وضمان نقله لأجيالها.

ونظـراً لأهميـة التـراث البالغة، وتنـوّع مادته الفكريـة التي وصلـت إلينا، فقد حظي بعنايةٍ كبيرةٍ من لَدُن الدراسـين والباحثين والمهتمين، ولهذا السـبب نلحظ التّنـوعَ والتّعددَ في الأبحـاث التي تُقدّمُ فـي مجلتنا الغرّاء، بوصفهـا مجلةً علميةً مُتخصصـةً بالتُـراثِ، فنجـد في أبحاثهـا الفقـه، والعقائد، والأصـول، والتاريخ، واللغـة، والدراسـات القرآنية، والحديثية، والفلسـفة، والمنطـق، والتحقيق. هذه المجلـة التـي تُعنى بتوثيـقِ وتَتَبُّعِ تُـراثِ مدينة كربلاء المقدّسـة، وإحيـاءِ عُلومِها ومعارِفهـا، وذلك من خلال نَشـرِها لعددٍ كبيرٍ من البحـوثِ الرَّصينةِ والتحقيقاتِ الهادفةِ التي اتّسـمتْ بالنُّضجِ والابتكار، تِلكَ البحوثُ والدراساتُ التي جادتْ بها أَقلامُ الباحثيـن وَدَبَّجتها أَنامِلُهُم من مشـايخَ حوزيينَ وأَسـاتذةٍ أكاديميينَ تعددت تخصصاتهم العلميّة، وتنوعتْ ثقافاتهم التراثيّة، فكان ذلك أَحد أَهمّ العوامل التي سـاعدتْ في ازدهارِها ونضجِها العلميّ والفكريّ والثقافيّ، وأَصبحت في متناول أيدي الباحثينَ والدارسـينَ والمُحققينَ من أساتذة الجامعات والعلماء والمهتمين وطلبة العلم، وغيرهم ممّن يَتَطلّعُ إلى الإفادةِ من الأبحاث المُقدّمة فيها.

وتحقيقًا لأَهدافِ المجلّةِ المَرسـومةِ جاء هذا العددُ مُتممًا لِما بَدأَتْ بهِ من إيصال

ما تَجِدَهُ ضَروريًّا في طريقِ الارتقاء الفكريّ والمعرفيّ، فجاء البحث الأوّل بعنوان: الجامعيّ نور الدِّين عليّ بن أحمد بن محمّد بن أبي جامع العامليّ الحارثيّ الهمدانيّ (ت١٠٠٥هـ) حياته وسيرته العلميّة، أَمّا البحث الثاني فتناولَ الشيخ محمّد عليّ البلاغي النجفي الكربلائيّ (ت١٠٠٠هـ) مؤسس الكيان العلميّ لآل البلاغيّ، وَتَتَبَّعَ البحثُ الثالث استعمال اللفظ في أكثر من معنى بين المجوزين والمانعين، وموارده في كتابي (مدارك الأحكام، ونهاية المرام)، في حين جاء البحث الرابع يحمل عنوان: اعتبار ودلالة عبارة: "غفر اللهُ ما تقدَّم مِنْ ذنبهِ وما تأخّر" في ثواب زيارة الإمام الحسين عليه السلام دراسة تحليليّة، ودرسَ البحثُ الخامس التشكيل الشعريّ في شعر فضولي البغداديّ، أمّا البحثُ السادس فسلّطَ الضوءَ على الصورة البيانيّة في أشعار كتاب (تسلية المُجالِس وزينة المَجالس) للسيّد الكركيّ.

وتماشياً مع المنهجِ الذي اتَّبَعَتهُ المجلة في أعدادها السابقة من نَشرِ عَملٍ تحقيقيٍّ مَخطوط، جاء البحثُ السابع عبارة عن رسالةٍ تحقيقيّةٍ مهمّةٍ عنوانها (الايجاز في القواعد الرجاليّة) تأليف الشيخ محمّد جعفر بن سيف الدِّين الاستراباديّ (١١٩٨-١٢٦٣هـ).

أَمّا البحثُ الثامن والأخير فهو بحثٌ باللغة الإنكليزية موسومٌ بـ: دراسة ونقد مدخل الإمام الحسين عليه السلام في دائرة المعارف الإيرانيّة – القسم المعنون بـ«الحياة والمكانة في التشيّع» لويلفرد مادلونغ.

وهنا نُلفتُ نظرَ القارئ إلى أَنَّ الأبحاث الثلاثة الأولى أُختيرت احتفاءً بالذكرى الألفية لتأسيس حوزة النجف الأشرف وإحياءً لها، ذلك الصرح العلميّ الشيعيّ الكبير الذي قدَّمَ الإنجازات الكبرى للساحة العلميّة الإسلاميّة على مرِّ العصور.

وختاماً ندعو الباحثينَ الأكارم إلى رفدِ المجلّةِ بأَبحاثِهم القيّمة، وتحقيقاتِهم الرصينة التي تثري الساحة العلميّة، وتُحيي تُراثِ مدينةِ سيد الشهداء؛ الإمام الحسين عليه السلام. هذا وآخرُ دعوانا أَن الحمد للهِ ربِّ العالمين، والصلاةُ والسلامُ على سيِّدنا ونبيّنا محمدٍ وعلى أهل بيتهِ الطيبين الطاهرين.

أ.د. فلاح عبد عليّ

عضو الهيأة التحريريّة

كلمة الهيأة التحريرية

رسالةُ المجلّة

لماذا التراث؟

الحمدُ لله ربِّ العالمينَ والصَّلاةُ والسَّلامُ عَلَى أشرفِ الأنبياءِ والمرسلينَ سيِّدنا محمَّدٍ وآلِه الطَّاهرينَ المعصومينَ، أمَّا بعد:

فأصبحَ الحديثُ عن أهمّيّةِ التُّراثِ وضرورةِ العنايةِ بِهِ وإحيائِهِ ودراستِهِ من البديهيَّات التي لا يَحسُنُ إطالةُ الكلامِ فيها؛ فإنَّ الأمّةَ التي لا تُعنى بتراثِها ولا تكرّمُ أسلافَها ولا تدرسُ مآثرَهُم وآثارَهُم لا يُرجى لها مستقبلٌ بينَ الأممِ.

ومن ميّزاتِ تُراثِنا اجتماعُ أمرَين:

أولهما: الغنى والشموليّةُ.

ثانيهما: قلّةُ الدراساتِ التي تُعنى به وتبحثُ في مكنوناتِه وتُبرزه، فإنّه في الوقت الذي نجد باقي الأممِ تبحثُ عن أيّ شيءٍ ماديٍّ أو معنويٍّ يرتبطُ بإرثها، وتُبرزُه وتُقيمُ المتاحفَ تمجيدًا وتكريمًا له، وافتخارًا به، نجدُ أمّتَنا مقصّرةً في هذا المجالِ.

فكم من عالمٍ قضى عمرَه في خدمةِ العلمِ والمجتمعِ لا يكادُ يُعرَفُ اسمُه، فضلًا عن إحياءِ مخطوطاتِه وإبرازِها للأجيالِ، إضافة إلى إقامةِ مؤتمرٍ أو ندوةٍ تدرسُ نظريّاتِه وآراءَه وطروحاته.

لذلك كلّهِ وانطلاقًا من تعاليمِ أهلِ البيتِ عليهم السلام التي أمرتنا بحفظِ التراثِ؛ إذ قالَ الإمامُ جعفرُ الصادق عليه السلام للمفضّلِ بنِ عمر: «اكتبْ وبثَّ علمَك في إخوانِك، فإنْ متَّ فأورث كتبَك بنيك»، بادرت الأمانةُ العامّةُ للعتبةِ العبّاسيّةِ

المقدّسةِ بتأسيسِ مراكزَ تراثيّةٍ متخصّصةٍ، منها مركزُ تراثِ كربلاءَ، الذي انطلقت منهُ مجلّةُ تراثِ كربلاءَ الفصليّةُ المحكّمةُ، التي سارت بخطىً ثابتةٍ غطّتْ فيها جوانبَ متعدّدة من التراثِ الضخمِ لهذهِ المدينةِ المقدّسةِ بدراساتٍ وأبحاثٍ علميّةٍ رصينةٍ.

لماذا تراثُ كربلاء؟

إنَّ للاهتمامِ والعنايةِ بتراثِ مدينةِ كربلاء المقدّسةِ منطلقينِ أساسيّينِ:

مُنطلَقٌ عامٌّ، يتلخّص بأنّ تراثَ هذهِ المدينةِ شأنُهُ شأنُ بقيّةِ تراثِنا ما زالَ به حاجةٍ إلى كثيرٍ من الدراساتِ العلميّةِ المتقنةِ التي تُعنى به.

مُنطلَقٌ خاصٌّ، يتعلّق بهذهِ المدينةِ المقدّسةِ، التي أصبحتْ مزارًا بل مقرًّا ومُقامًا لكثيرٍ من محبّي أهلِ البيتِ عليهم السلام، منذُ فاجعةِ الطفِّ واستشهادِ سيِّدِ الشهداءِ سبطِ رسولِ اللهِ صلى الله عليه وآله الإمامِ أبي عبدالله الحسين بن علي بن أبي طالب عليه السلام، فكان تأسيسُ هذهِ المدينةِ، وانطلاق حركةٍ علميّةٍ يمكنُ وصفُها بالمتواضعةِ في بداياتِها بسببِ الوضع السياسي القائم آنذاك، ثمّ بدأت تتوسّعُ حتّى القرنِ الثّاني عشرَ الهجريّ؛ إذ صارت قبلةً لطلابِ العلمِ والمعرفةِ وتزعّمتِ الحركةِ العلميّةِ، واستمرّت إلى نهاياتِ القرنِ الرَّابع عشر للهجرةِ؛ إذْ عادت حينذاك حركات الاستهداف السلبيّ لهذه المدينة المعطاء.

فلذلك كلّهِ استحقّت هذه المدينةُ المقدّسةُ مراكزَ ومجلّاتٍ متخصّصةً تبحثُ في تراثِها وتاريخِها وما رشح عنها ونتج منها وجرى عليها عبرَ القرون، وتبرز مكتنزاتِها للعيان.

اهتماماتِ مجلّةِ تراث كربلاء:

إنَّ أفقَ مجلّةِ تراثِ كربلاء المحكّمة يتَّسعُ بسعةِ التراثِ بمكوّناتِه المختلفةِ، من العلومِ والفنونِ المتنوعة التي عُني بها أعلامُ هذه المدينةِ من فقهٍ وأصولٍ وكلامٍ ورجالٍ وحديثٍ ونحوٍ وصرفٍ وبلاغةٍ وحسابٍ وفلكٍ وأدبٍ إلى غيرِ

ذلك ممّا لا يسعُ المجالُ لاستقصاء ذكرها، دراسةً وتحقيقًا.

ولمّا كان هناك ترابطٌ أكيدٌ وعلقةٌ تامّة بين العلومِ وتطوّرِها وبين الأحداثِ التأريخيَّةِ من سياسيّةٍ واقتصاديّةٍ واجتماعيّةٍ وغيرها، كانت الدراساتِ العلميّةِ التـي تُعنى بتأريخِ هذه المدينةِ ووقائعِها وما جرى عليها من صلبِ اهتماماتِ المجلّةِ أيضًا.

مَنْ هم أعلامُ كربلاء؟

لا يخفى أنّ الضابطةَ في انتسـابِ أيّ شـخصٍ لأيّة مدينةٍ قد اختُلفَ فيها، فمنهـم من جعلَها سـنواتٍ معيّنة إذا قضاها في مدينةٍ مـا عُدّ منها، ومنهم من جعلَ الضابطةَ تدورُ مدارَ الأثرِ العلميّ، أو الأثر والإقامة معًا، وكذلك اختلفَ العُرفُ بحسبِ المدد الزمنيّةِ المختلفةِ، ولمّا كانت كربلاءُ مدينةً علميّةً محجًّا لطـلابِ العلمِ وكانت الهجـرةُ إليها في مددٍ زمنيّةٍ طويلةٍ لم يكن من السـهلِ تحديدُ أسماءِ أعلامِها.

فكانت الضابطة فيمن يدخلون في اهتمام المجلّة هي:

١- أبناءُ هذه المدينةِ الكرام من الأسرِ التي استوطنتها، فأعلامُ هذه الأسر أعلامٌ لمدينةِ كربلاء وإن هاجروا منها.

٢- الأعلامُ الذين أقاموا فيها طلبًا للعلمِ أو للتدريس في مدارسِها وحوزاتِها، على أن تكونَ مدّة إقامتِهم معتدًّا بها.

وهنـا لا بـدّ من التنبيـهِ على أنّ انتسـابَ الأعلامِ لأكثر من مدينةٍ بحسـبِ الولادةِ والنشـأةِ من جهةِ والدراسـة والتعلّم من جهةٍ ثانيـةٍ والإقامة من جهةٍ ثالثـة لَأمرٌ متعارفٌ في تراثِنا، فكم من عالمٍ ينسـبُ نفسـهُ لمدنٍ عدّة، فنجدُه يكتبُ عن نفسِـه مثلًا: (الأصفهانيّ مولدًا والنجفيّ تحصيلًا والحائريّ إقامةً ومدفنًا إن شاء الله).

فمن نافلةِ القولِ هنا أن نقولَ: إنّ عَدّ أحد الأعلامِ من أعلامِ مدينةِ كربلاء لا يعني بأيّةِ حالٍ نفي نسبته إلى مدينته الأصليّةِ.

محاورُ المجلّة:

لّما كانت مجلّةُ تراثِ كربلاءَ مجلّةً تراثيّةً متخصّصةً فإنّها ترحّبُ بالبحوثِ التراثيّةِ جميعها من دراساتٍ، وفهارسَ وببليوغرافيا، وتحقيقِ التراثِ، وتشملُ الموضوعاتِ الآتية:

١ - تاريخُ كربلاء والوقائعُ والأحداثُ التي مرّت بها، وسيرة رجالاتها وأماكنها وما صدر عنها من أقوال ومأثورات وحكايات وحكم، بل كلّ ما يتعلّق بتاريخها الشفاهي والكتابي.

٢- دراسةُ آراء أعلامِ كربلاء ونظرياتِهم الفقهيّة والأصوليّة والرجاليّة وغيرها وصفًا، وتحليلًا، ومقارنةً، وجمعًا، ونقدًا علميًّا.

٣-الدراساتُ الببليوغرافيّة بمختلفِ أنواعِها العامّةِ، والموضوعيّةِ كمؤلّفاتِ أو مخطوطاتِ علماءِ كربلاء في علمٍ أو موضوعٍ معيّنٍ، والمكانيّة كمخطوطاتِهم في مكتبةٍ معيّنةٍ، والشخصيّة كمخطوطاتِ أو مؤلّفاتِ عَلَمٍ من أعلامِ المدينةِ، وسوى ذلك.

٤- دراسة شعر شعراء كربلاء من مختلف الجهات أسلوبًا ولغةً ونصًّا وما إلى ذلك، وجمع أشعار الذين ليس لهم دواوين شعرية مجموعة.

٥- تحقيق المخطوطات الكربلائية.

وآخرُ المطافِ دعوةٌ للباحثينَ لرفدِ المجلّةِ بكتاباتِهم، فلا تتحقّقُ الأهدافُ إلّا باجتماعِ الجهودِ العلميّةِ وتكاتفِها لإبرازِ التراثِ ودراستِه.

وآخرُ دعوانا أن الحمدُ لله ربِّ العالمينَ والصلاةُ والسلامُ على أشرفِ الأنبياءِ والمرسلينَ سيِّدنا محمَّدٍ وآلِه الطاهرينَ المعصومين.

المحتويات

ص	عنوان البحث	اسم الباحث
٢٥	الجامعيّ: نور الدِّين عليّ بن أحمد بن محمّد أحمد بن عليّ بن أبي جامع العامليُّ الحارثيُّ الهَمْدانيُّ (ت١٠٠٥هـ) حياته وسيرته العلميَّة	أحمد عبد الأمير جواد محيي الدِّين أمانة مسجد الكوفة/ النجف الأشرف
٧١	الشيخ محمّد عليّ البلاغيّ النجفيّ الكربلائيّ (ت ١٠٠٠هـ) مؤسس الكيان العلمي لآل البلاغي	الشيخ محمّد عيسى البنّاي القطيف/ السعوديّة
١٠٣	استعمال اللفظ في أكثر من معنًى بين المجوّزين والمانعين وموارده في كتابَي: مدارك الأحكام ونهاية المرام	الشيخ علي حسن ياسين الحوزة العلميّة/ لبنان

١٦٥	اعتبار ودلالة عبارة: «غفر الله ما تقدّم من ذنبه وما تأخّر» في ثواب زيارة الإمام الحسين عليه السلام دراسة تحليليّة	السيّد محسن ميزبان الحوزة العلميّة في خراسان
٢١٧	التشكيلُ الشعريّ في شعر فضولي البغداديّ	أ.د. كريمة نوماس محمَّد المدني جامعة كربلاء/ كلية التربية للعلوم الإِنسانيّة
٢٤٧	الصورة البيانيّة في أشعار كتاب تسلية المُجالِس وزينة المَجالس	م.م. خلود ثعبان يوسف نجد الأسديّ المديريّة العامّة للتربيّة في محافظة كربلاء
	تحقيق التراث	
٢٨٧	الإيجاز في القواعد الرجاليّة للشيخ محمّد جعفر بن سيف الدين الأسترآباديّ (١١٩٨- ١٢٦٣هـ)	الشيخ قتيبة عقيل المطوريّ مركز تراث كربلاء/ العتبة العباسيّة المقدّسة

27	The Study and Critique of the Entry of Imam al-Hussain in Encyclopedia Iranica – The Section on "Life and Significance in Shi'ism" by Wilferd Madelung	Dr. Sayid Morteza Farizani University of Al-Mustafa in Khorasan

تحقيق التراث

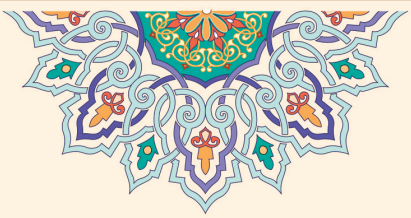

الإيجاز في القواعد الرجاليّة

للشيخ محمّد جعفر بن سيف الدِّين
الأسترآباديّ (١١٩٨-١٢٦٣هـ)

Al-Ījāz in the Rijāl Rules

Authored by: Sheikh Muhammad Jaʿfar ibn Sayf al-Dīn al-Astarābādī (1198–1263 AH)

Critical Editing:

تحقيق

الشيخ قتيبة عقيل المطوريّ
مركز تراث كربلاء/ العتبة العباسيّة المقدّسة

Sheikh Qutaybah Aqeel al-Mutawri
Karbala Heritage Center / Holy Abbasid Shrine

الملخّص

للتحقيق أهمية كبيرة في التراث الإسلاميّ كونه ينقل لنا ما جادت به أقلام السابقين في علوم شتّى بغية الإفادة منها، ومن هذا التراث كتاب الإيجاز في القواعد الرجاليّة تأليف الشيخ محمّد جعفر بن سيف الدِّين الأسترآباديّ (١١٩٨-١٢٦٣هـ) الذي عرض فيه المؤلف إحاطة تامّة برجال السند، وهل أنّهم أهل للاعتماد على نقلهم والاطمئنان بصحّة منقولاتهم أم لا؟ إذ إنّ هناك كثيرًا من الشواهد والأدلّة القاطعة قد أظهرت جملة من الوضّاعين والكذّابين، الذين تلاعبوا في الحديث حسب ما تقتضيه مصالح ساستهم وأولياء أمورهم، خصوصًا بعد الانحراف التاريخيّ الذي حصل بعد وفاة الرسول صلى الله عليه وآله، ومن هنا تصدى كثير من العلماء لذلك عبر تأليفهم الكتب في هذا المجال، ومنها هذه الرسالة التي دونها الشيخ محمّد جعفر الأسترآباديّ وهو من أعلام القرن الثالث عشر الهجريّ.

الكلمات المفتاحيّة: علم الرجال، القواعد الرجاليّة، الشيخ محمّد جعفر الأسترآباديّ.

Abstract

Critical editing has great importance in the Islamic heritage, since it transmits to us what the pens of the predecessors produced in various sciences for the purpose of benefiting from them. Among this heritage is the book Al-Ījāz in the Rijāl Rules, authored by Sheikh Muhammad Jaʿfar ibn Sayf al-Dīn al-Astarābādī (1198–1263 AH), in which the author presented complete knowledge of the men of the chain of transmission, and whether they are worthy of relying on their transmission and being reassured of the soundness of their transmitted reports or not; as there are many conclusive pieces of evidence and proofs that have revealed a number of fabricators and liars who manipulated the hadith according to what the interests of their rulers and guardians required, especially after the historical deviation that occurred after the death of the Messenger (peace be upon him and his family). Hence, many scholars confronted that through their authorship of books in this field, among them this treatise that Sheikh Muhammad Jaʿfar al-Astarābādī wrote down, and he is among the prominent figures of the thirteenth Hijri century.

Keywords: ʿIlm al-Rijāl, rijāl rules, Sheikh Muhammad Jaʿfar al-Astarābādī.

مقدّمة التحقيق

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله ربّ العالمين، والصلاة والسلام على خير خلقه نبيّنا محمّد وآله الطيّبين الطاهرين، واللعنة الدائمة على أعدائهم أجمعين.

أمّا بعد، فإنّ السنّة المطهّرة -المتمثّلة بقول المعصوم عليه السلام وفعله وتقريره- تعدّ ثاني المصادر في التشريع بعد كتاب الله عزّ وجلّ، ولمّا كانت السنّة على هذه الأهمّيّة العظيمة والخطيرة، فكان لا بدّ من إحراز صدورها عنهم عليهم السلام من خلال الإحاطة التامّة برجال السند، وهل أنّهم أهل للاعتماد على نقلهم والاطمئنان بصحّة منقولاتهم أم لا؛ إذ هناك الكثير من الشواهد والأدلّة القاطعة قد أظهرت جملة من الوضّاعين والكذّابين، الذين تلاعبوا في الحديث حسب ما تقتضيه مصالح ساستهم وأولياء أمورهم، خصوصًا بعد الانحراف التأريخيّ الذي حصل بعد شهادة الرسول صلى الله عليه وآله.

وقد فَصَّل الكلام في أصناف هؤلاء الرواة مولانا أمير المؤمنين عليه السلام؛ حيث قال: «إنّما أتاكم الحديث من أربعة ليس لهم خامس: رجل منافق يُظهر الإيمان، متصنّع بالإسلام، لا يتأثّم ولا يتحرّج أن يكذب على رسول الله صلى الله عليه وآله متعمّدًا... فهذا أحد الأربعة، ورجل سمع من رسول الله شيئًا لم يحمله على وجهه، ووهم فيه، ولم يتعمّد كذبًا، فهو في يده يقول به ويعمل به ويرويه، فيقول: أنا سمعته من رسول الله صلى الله عليه وآله...، ورجل ثالث سمع من رسول الله صلى الله عليه وآله شيئًا أمَرَ به، ثمّ نهى عنه وهو لا يعلم، أو سمعه ينهى عن شيء ثمّ أمَرَ به، وهو لا يعلم، فحفظ منسوخه ولم يحفظ الناسخ...، وآخر رابع لم يكذب

على رسـول الله صلى الله عليه وآله، مبغض للكذب؛ خوفًا من الله وتعظيمًا لرسول الله صلى الله عليه وآله، لـم ينسـه بل حفظ ما سـمع على وجهه، فجاء به كما سـمع، لم يـزد فيه ولم ينقص منه، وعلم الناسخ من المنسـوخ، فعمل بالناسخ ورفض المنسوخ»[1] إلى آخر كلامه الشريف -سلام اللهّ عليه-.

ومـن هنا، فإنّ المرء لا يعسـر عليه إدراك الكمّ الوفيـر والغنيّ من الكتب الرجاليّة التي صنّفها علماؤنا الأبرار، طوال القرون السـالفة وحتّى يومنا هذا -سـواء كانت مفصّلة أو مختصرة- يُراد منهـا التحقّق من وثاقة رواة الأخبار وناقليها، وتصنيفهم ضمن المراتب الخاصّة بهم؛ سـعيًا لتنزيه السنّة المطهّرة عن الكذب والدسّ والاختلاق.

ومـن المؤلّفات النفيسـة في علم الرجال هذه الرسـالة الفاخرة -التي بين أيدينا- للشـيخ محمّد جعفر بن سيف الدين الأسترآباديّ رحمه الله، وهو من أعلام القرن الثالث عشر الهجريّ.

وقد جعلنا مقدّمة التحقيق في مبحثين وخاتمة:

المبحث الأوّل: في ترجمة المؤلّف.

المبحث الثاني: في التعريف بهذه الرسالة.

الخاتمة: في النسخ المعتمدة ومنهج التحقيق.

(١) الكافي: ١/ ٦٢-٦٤، ب اختلاف الحديث، ح١.

المبحث الأوّل: في ترجمة المؤلّف

أوّلًا: اسمه ونسبه:

الشيخ المولى محمّد جعفر[١] ابن المولى سيف الدين الأسترآباديّ الطهرانيّ الشهير بـ(شريعتمدار)[٢].

ثانيًا: ولادته:

وُلد المولى محمّد جعفر في نوكنده -من قرى بلوك انزان من أعمال أسترآباد- في سنة ١١٩٨ هـ، كما ذكر الشيخ الطهرانيّ[٣].

إلّا أنّ صاحب (تراجم الرجال) قال: «وجدت بخطّه [أي الشيخ محمّد جعفر الأسترآباديّ] في آخر كتابه (مصباح الهدى) - نقلًا عن والدته- أنّه ولد وقت طلوع الشمس سادس شهر رمضان المبارك سنة ١١٩٥ هـ، ثمّ قال: ويحتمل أن يكون سنة ١١٩٦ هـ»[٤].

ثالثًا: دراسته ونشاطاته[٥]:

كان والد الأسترآباديّ من الأتقياء الأخيار، وقد وجّه ولده محمّد جعفر

---

(١) كذا في المصادر أغلبها، ولكن في روضات الجنّات: «جعفر»، ولعلّ ذلك من باب الاختصار.

(٢) ينظر: طبقات أعلام الشيعة: ١٠/ ٢٥٣، أعيان الشيعة: ٩/ ٢٠٥.

(٣) طبقات أعلام الشيعة: ١٠/ ٢٥٣.

(٤) تراجم الرجال: ٣/ ١٥٣.

(٥) ينظر: طبقات أعلام الشيعة: ١٠/ ٢٥٣.

لطلب العلم، فاشتغل في بلاده، ثمّ انتقل إلى بارفروش -من توابع مازندران- وكان يكتب بخطّه كلّ كتاب يدرسه.

ثمّ تشرّف بزيارة العتبات المشرّفة في العراق، فحضر على السيّد عليّ الطباطبائيّ (صاحب الرياض)، وألّف في تلك الفترة (ملاذ الأوتاد في تقرير بحث الأستاذ) في علم الأصول، وعرضه على أستاذه فاستحسنه.

وقد ألّف الأسترآباديّ أيضًا (شوارع الأنام في شرح القواعد)، وهو ابن ثلاثين سنة، وعرضه على أستاذه أيضًا، فكتب له إجازة على ظهره.

وفي سنة ١٢٣١هـ رجع إلى بلاده في أيّام رئاسة المولى محمّد رضا الأسترآباديّ رحمه الله، الذي كان من أجلّاء تلاميذ الوحيد البهبهانيّ رحمه الله والمُجاز منه، فلم تتيسّر له الإقامة هناك.

ثمّ ذهب إلى قزوين أوائل أيّام رئاسة المولى عبد الوهاب القزوينيّ بها، فنزل عليه ولاقى منه إكرامًا وترويجًا، حتّى سافر السلطان فتح عليّ شاه القاجاريّ إلى قزوين، فاجتمع بالأسترآباديّ وعرف فضله، فطلب منه المجيء إلى طهران فأجابه، ولمّا حلّها عيّن له السلطان دارًا متّصلة بدور السلطنة، وكان السلطان يعظّمه، ويزوره في كل شهر أو أقلّ، فَعَلا شأنه وعزّ مقامه، واشتغل بالتدريس والإفادة والتصنيف والتأليف.

ولمّا كانت سنة ١٢٤١هـ سافر مع السيّد محمّد الطباطبائيّ الشهير بـ(المجاهد) إلى الجهاد، ولمّا رجع حجّ بيت الله عزّ وجلّ، ورجع من طريق النجف، فنزل كربلاء المشرّفة مستوطنًا.

وعاد إلى إيران في نحو سنة ١٢٤٨هـ، فسكن في مشهد الرضا عليه السلام، قائمًا بالوظائف الشرعيّة، ثمّ رغّب إليه السلطان محمّد شاه القاجاريّ العودة

إلى طهران، فرجع إليها، وحظي باحترام وتبجيل السلطان ووجوه الخواصّ والعوامّ، وتصدّى لتدريس الفقه والأصول وللقضاء والفُتيا، فكان الزعيم الدينيّ المُطاع المرجوع إليه في سائر أمور الدين والدنيا، إلى أن أجاب داعي ربّه.

رابعًا: أساتذته[1]:

كان الشيخ محمّد جعفر رحمه الله من كبار تلامذة السيِّد عليّ الطباطبائيّ (صاحب الرياض)، وقد قال في آخر كتابه (ملاذ الأوتاد): «وليكن هذا آخر ما أراد العبد المذنب محمّد جعفر الأسترآباديّ تأليفه من تحقيقات الأستاذ المحقّق، والسند العماد المدقّق، العالم الربّاني، مولانا وملاذنا وسيّدنا، السيّد عليّ الطباطبائيّ البهبهانيّ، وممّا وصل إليه نظري القاصر، ولمّا كانت هذه التعليقة من تحقيقات الأستاذ -أعلى الله مقامه- سمّيتها بـ(ملاذ الأوتاد من تحقيقات الأستاذ)، وكان الفراغ من تأليفها سنة ١٢٣٧هـ».

كما أنّه رحمه الله حضر عند جمع من أعاظم عصره، ممّن هم في طبقة صاحب الرياض (رحمهم الله تعالى جميعًا).

خامسًا: تلامذته[2]:

قد أخذ عن الأسترآباديّ رحمه الله، وتخرّج على يديه جماعة، منهم:

١. العلّامة الفهّامة السيّد نصر الله الأسترآباديّ (حيًّا ١٢٥٥هـ) نزيل طهران.

٢. العلّامة الثقة الميرزا محمّد الأندرمانيّ الطهرانيّ (ت١٢٨٢هـ).

---

(١) ينظر: روضات الجنّات: ٢/ ٢١٠، أعيان الشيعة: ٩/ ٢٠٥، طبقات أعلام الشيعة: ١٠/ ٢٥٣.

(٢) ينظر: طبقات أعلام الشيعة: ١٠/ ٢٥٤.

٣. المولى جعفر بن محمّد طاهر النوريّ (ت ١٢٩٦هـ).

سادسًا: أقوال العلماء فيه:

قال أستاذه السيّد عليّ الطباطبائيّ (ت ١٢٣١هـ): «المولى الفاضل، الورع الكامل، الزكيّ الذكيّ، والتقيّ النقيّ، الآخذ بأطراف المسائل في المطالب والمبادي»[١].

قال السيّد محمّد باقر الموسويّ الخوانساريّ (ت١٣١٣هـ): «كان من أعاظم فقهاء معاصرينا، وأكابر مجتهديهم، صاحب تحقيقات أنيقة، وتدقيقات رشيقة، ومصنّفات جمّة، ومستنبطات مهمّة، وكان من شدّة الورع والاحتياط في الدين بحيث تُضرب به الأمثال، وينسب إلى الوسواس في بعض الأحوال، و كذلك من جهة غيرته في أمور الدين، واهتمامه بهداية المؤمنين، وخشونته في ذات الله، وإقامته لحدود اللّه، وحسب الدلالة على علوّ درجته في العلم والعمل أنّ صاحب (المنهاج) و (الإشارات) كان يعتقد اجتهاده، ويُمضي أحكامه، مع أنّه لم يُظهر ذلك في حقّ أحد بعد سميّنا العلّامة صاحب (مطالع الأنوار) كما سبق في ترجمته..، وكان رحمه الله جيّد التحرير، حسن التقرير، طلق اللسان، ماهرًا في طريق الهداية، داعيًا إلى سبيل ربّه بالحكمة والموعظة الحسنة، والمجادلة مع البطّالين بالتي هي أحسن وفي النظر أمتن، وكان أمر الدين والدنيا منتظمًا غاية النظم في العتبات العاليات ما كان -رحمة اللّه تعالى عليه- متمكّنا فيها، وكذلك أمور شريعة أهل طهران ما دام متوطّنًا فيهم، وكانت هيبته في صدور الأمراء والصدور كثيرًا، وكذلك في صدور الملاحدة والصوفيّة الموسومين بألوان الحيل في

(١) تراجم الرجال: ٣/ ١٥٣.

صدور العالمين»[1].

قال الشيخ عبّاس القمّيّ (ت ١٣٥٩): «كان قدس سره من أكابر الفقهاء والمجتهدين، شديد الورع والاحتياط في الدين»[2].

قال الشيخ الطهرانيّ (ت ١٣٨٩هـ): «أحد كبار علماء الإماميّة ومصنّفيهم المتفنّنين في هذا القرن»[3].

قال الشيخ جعفر السبحانيّ: «كان فقيهًا، مجتهدًا، مصنّفًا، متفنّنًا، من أكابر الإماميّة»[4].

سابعًا: أولاده:

ذكر أصحاب التراجم أنّ للأسترآباديّ وَلَدَين، هما:

١- الشيخ محمّد حسن الأسترآباديّ، وكان عالمًا جليلًا، وله تصانيف كثيرة، توفّي رحمه الله سنة (١٣١٨هـ)[5].

٢- الشيخ عليّ الأسترآبادي، ويعدّ من مفاخر علماء الشيعة في عصره، وقد امتاز بكثرة التصانيف، كما هو حال والده (رحمهما الله)، توفّي سنة (١٣١٥هـ)[6].

---

(١) روضات الجنّات: ٢/ ٢٠٧.

(٢) الكنى والألقاب: ٣/ ١٠٣.

(٣) طبقات أعلام الشيعة: ١٠/ ٢٥٣.

(٤) طبقات الفقهاء: ١٣/ ٥٥٥.

(٥) ينظر: أعيان الشيعة: ٩/ ١٤١.

(٦) ينظر: المصدر نفسه: ٨/ ٣٠٩.

ثامنًا: مؤلّفاته[1]:

عُرِفَ الأسترآباديّ رحمه الله بكثرة التصنيف والتأليف في شتّى العلوم، حتّى قاربت مؤلّفاته -من كتب ورسائل- بما يقارب الستّين مؤلّفًا، ونذكر منها ما يلي:

الفقه:

١- **دستور العمل**، رسالة عمليّة تشتمل على فتاوى المصنّف في الطهارة والصلاة والصوم..، مع مقدّمة مختصرة في أصول الدِّين، توجد له نسخة في مكتبة السيّد المرعشيّ في قم، بالرقم (٣٠٦١).

٢- **شرح تبصرة المتعلّمين**، شرح مزجيّ مختصر، مع نقل أقوال فحول الفقهاء، توجد له نسخة في مكتبة السيّد المرعشيّ في قم، بالرقم (٣٠٧٨).

٣- **إشارات الفقه**، وقد تناول فيها مقدّمات ومقارنات وشروط الصلاة وغيرها، توجد له نسخة في مكتبة السيّد المرعشيّ في قم، بالرقم (٣٠٨١).

٤- **حكم المفقود عنها زوجها**، رسالة بَحث فيها مسألة حكم المرأة الفاقدة لزوجها، ولم يُعلم حياته ولا موته بخبر يفيد اليقين، توجد له نسخة في مكتبة السيّد المرعشيّ في قم، بالرقم (٣٨٥١).

٥- **حاشية رياض المسائل**، استدلاليّة مختصرة على كتاب (رياض المسائل) للسيّد عليّ الطباطبائيّ رحمه الله، ومتنها (المختصر النافع) للمحقّق الحلّيّ رحمه الله، توجد له نسخة في مكتبة السيّد المرعشيّ في قم، بالرقم (٣٠٨٢).

---

(١) ينظر: روضات الجنّات: ٢/ ٢٠٨-٢٠٩، أعيان الشيعة: ٩/ ٢٠٥، الكنى والألقاب: ٣/ ١٠٤، طبقات أعلام الشيعة: ١٠/ ٢٥٥-٢٥٦.

الأصول:

١- **مصابيح الأصول**، رسالة استدلاليّة مفصّلة في مباحث أصول الفقه، توجد له نسخة في مكتبة السيّد المرعشيّ في قم، بالرقم (٣٠٨٥).

٢- **مشارع الأصول**، حاشية على كتاب (معالم الأصول) للشيخ حسن ابن الشهيد الثاني، توجد له نسخة في مكتبة السيّد المرعشيّ في قم، بالرقم (٣٠٧٢).

٣- **خزائن العلوم**، بَحَثَ فيها المسائل التي يحتاج إليها المجتهد في عمليّة استنباط الحكم الشرعيّ بصورة مختصرة، توجد له نسخة في مكتبة السيّد المرعشيّ في قم، بالرقم (٣٥٣١).

الكلام:

١- **أصول الدِّين**، رسالة في أصول الدِّين فيها شيء من التفصيل، واستند فيها إلى الأدلّة العقليّة، توجد له نسخة في مكتبة السيّد المرعشيّ في قم، بالرقم (٣٠٦٦).

٢- **وصل الفصول**، رسالة كلاميّة مختصرة جدًّا في أصول الدين، توجد له نسخة في مكتبة السيّد المرعشيّ في قم، بالرقم (٣٨٤٩).

٣- **الردّ على الصوفيّة**، ردّ مختصر على بطلان طرق المتصوّفة وبدعهم، توجد له نسخة في مكتبة السيّد المرعشيّ في قم، بالرقم (٣٨٥١).

المنطق:

مجمع الرشاد، حاشية مختصرة على حاشية الشريف الجرجانيّ على (تحرير القواعد المنطقيّة في شرح الشمسيّة)، توجد له نسخة في مكتبة السيّد المرعشيّ في قم، بالرقم (٣٠٦٧).

الفلسفة:

مرشد الطالبين، حاشية مختصرة على شرح القاضي حسين المَيبديّ على (هداية الحكمة) لأثير الدين الأبهريّ، توجد له نسخة في مكتبة السيّد المرعشيّ في قم، بالرقم (٣٠٧٩).

الدراية والرجال:

١ – **لبّ اللباب**، رسالة في القواعد الرجاليّة، توجد له نسخة في مكتبة السيّد المرعشيّ في قم، بالرقم (٤٠٢٣).

٢ – **الإيجاز في القواعد الرجاليّة**، وهي الرسالة الماثلة بين يديك عزيزي القارئ.

الأخلاق:

١ – **مؤيّد العارفين ومغانم السالكين**، رسالة في الأخلاق الفاضلة والملكات الحسنة، مُستفادة من الآيات الشريفة وأحاديث أهل البيت عليهم السلام، وتشتمل على دورة كاملة في أصول الدين وفروعه، والأصول الأخلاقيّة، توجد له نسخة في مكتبة السيّد المرعشيّ في قم، بالرقم (٣٨٤٨).

٢ – **تحفة العراق في علم الأخلاق**، مختصر في علم الأخلاق، مستفاد من روايات أهل البيت عليهم السلام، توجد له نسخة في مكتبة السيّد المرعشيّ في قم، بالرقم (٤٠٢٣).

التاريخ:

ينبوع الدموع -باللغة الفارسيّة-، في تاريخ وحياة وأحوال ومصائب النبيّ وآله المعصومين -صلوات الله عليهم أجمعين-، توجد له نسخة في مكتبة السيّد المرعشيّ في قم، بالرقم (٣٠٨٣).

التفسير:

مظاهر الأسرار في وجوه إعجاز كلام الجبّار، تفسير مزجيّ بشيء من التفصيل، استند فيه إلى روايات المعصومين -صلوات الله عليهم أجمعين- وكلام مفسّري الشيعة، توجد له نسخة في مكتبة السيّد المرعشيّ في قم، بالرقم (٣٠٨٧).

الرياضيّات:

كشف الغطاء، شرح مزجيّ على كتاب (خلاصة الحساب) للشيخ بهاء الدين العامليّ رحمه الله، توجد له نسخة في مكتبة السيّد المرعشيّ في قم، بالرقم (٣٨٥١).

علم النجوم:

١- **اختيارات النجوم في علم النجوم**، رسالة في بيان نحوسة الأيّام وسعودها على ضوء روايات أهل البيت عليهم السلام، توجد له نسخة في مكتبة السيّد المرعشيّ في قم، بالرقم (٣٨٤٨).

٢- **هداية النجوم في علم الرسوم**، وهي إشارات تفيد في معرفة الساعات النحسة، ومرتّبة على ترتيب الحروف الأبجديّة، توجد له نسخة في مكتبة السيّد المرعشيّ في قم، بالرقم (٣٠٦٧).

تاسعًا: وفاته[1]:

توفّي الشيخ محمّد جعفر بطهران ليلة الجمعة من شهر صفر سنة (١٢٦٣هـ)، وحُمِلَ جثمانه الشريف إلى النجف الأشرف، فدفن في الصحن المطهّر لأمير المؤمنين عليه السلام، عند مرقد العلّامة قدس سره.

(١) ينظر: روضات الجنان: ٢/ ٢١٠.

المبحث الثاني: في التعريف بهذه الرسالة

لم يصرّح المؤلّف رحمه الله باسم هذه الرسالة في مقدّمتها، وهذا على غير عادته في مؤلّفاته الأخرى، حيث جرت عادة المؤلّف رحمه الله على التصريح باسم كلّ مؤلَّف في مقدّمته.

إلّا أنّ الشيخ الطهرانيّ رحمه الله عندما عدّد مؤلّفات الشيخ محمّد جعفر الأسترآباديّ في ترجمته ذكر هذه الرسالة ووسمها: بـ(الإيجاز في القواعد الرجاليّة)[1]، والظاهر أنّ هذه التسمية مستنبطة ممّا ذكره المؤلّف رحمه الله في المقدّمة، حيث قال: «إنّ هذه رسالة على وجه الإيجاز والإجمال في علم الرجال، كتبتها على سبيل الاستعجال؛ لتسهيل الأمر على الطلّاب في الاستنساخ، وتحصيل العلم بالقواعد الرجاليّة...»، إلى آخر كلامه الشريف.

وكيف كان، فإنّ هذه الرسالة تميّزت -مضافًا إلى اتّصافها بأكثر ملكات الجودة والحسن- بالسهولة والإيجاز المفيدين للمبتدئين، كما أنّها تعدّ في الحقيقة مختصرًا لكتاب المؤلّف الآخر في علم الرجال الموسوم بـ(لبّ اللباب في علم الرجال)، وقد كتبها المؤلّف -كما صرّح في المقدّمة- لتسهيل الأمر على المحصّلين في تحصيل العلم بالقواعد الرجاليّة، وتعلُّم كيفيّة الرجوع إلى كتب الرجال؛ لاستعلام أحوال الرواة.

وقد رتّبها على مقدّمة وخاتمة وعشر نقاط بصيغة أوّلًا وثانيًا...:

المقدّمة: في بيان غرضه من التأليف بعد خطبته الافتتاحيّة.

(١) طبقات أعلام الشيعة: ١٠/ ٢٥٦.

أوّلًا: في بيان تعريف علم الرجال.

ثانيًا: في بيان موضوع علم الرجال.

ثالثًا: في بيان الحاجة إلى علم الرجال.

رابعًا: في بيان المراد من الخبر.

خامسًا: في بيان أقسام الخبر.

سادسًا: في بيان أنحاء تحمّل الحديث.

سابعًا: في كيفيّة الرجوع إلى كتب الرجال.

ثامنًا: في بيان ألفاظ المدح والقدح.

تاسعًا: في بيان عدم الحاجة إلى ذكر السبب في تعديل وجرح الرواة.

عاشرًا: في بيان كيفيّة العمل عند تعارض الجرح والتعديل.

الخاتمة: في ذكر مشايخ من الرواة والرجال والإجازة بصورة مختصرة جدًّا.

النسخ المعتمدة ومنهج التحقيق

أولاً: النسخ المعتمدة:

اعتمدنا في تحقيق هذه الرسالة على نسخة بخطّ المؤلّف محفوظة لدى مكتبة السيّد المرعشيّ في قم المقدّسة برقم (٣٣١١)، وتقع في (١٢) صفحة مزدوجة، وقياس صفحاتها (١٥x١٠ سم)، وأمَّا عدد الأسطر فمختلف، وهي تامّة بخطّ النستعليق.

ثانيًا: منهج التحقيق:

١- تنضيد المخطوط.

٢- مقابلة النصّ المنضّد مع المخطوط.

٣- تقطيع النصّ إلى فقرات، ووضع علامات الترقيم.

٤- تخريج الآيات والأحاديث وأقوال الأعلام من مصادرها المعتبرة.

٥- اقتضى السياق في بعض الأحيان إضافة كلمة فجعلناها بين معقوفتين [].

٦- تصحيح بعض الكلمات حسب قواعد اللغة العربيّة الحديثة.

٧- كتابة مقدّمة التحقيق.

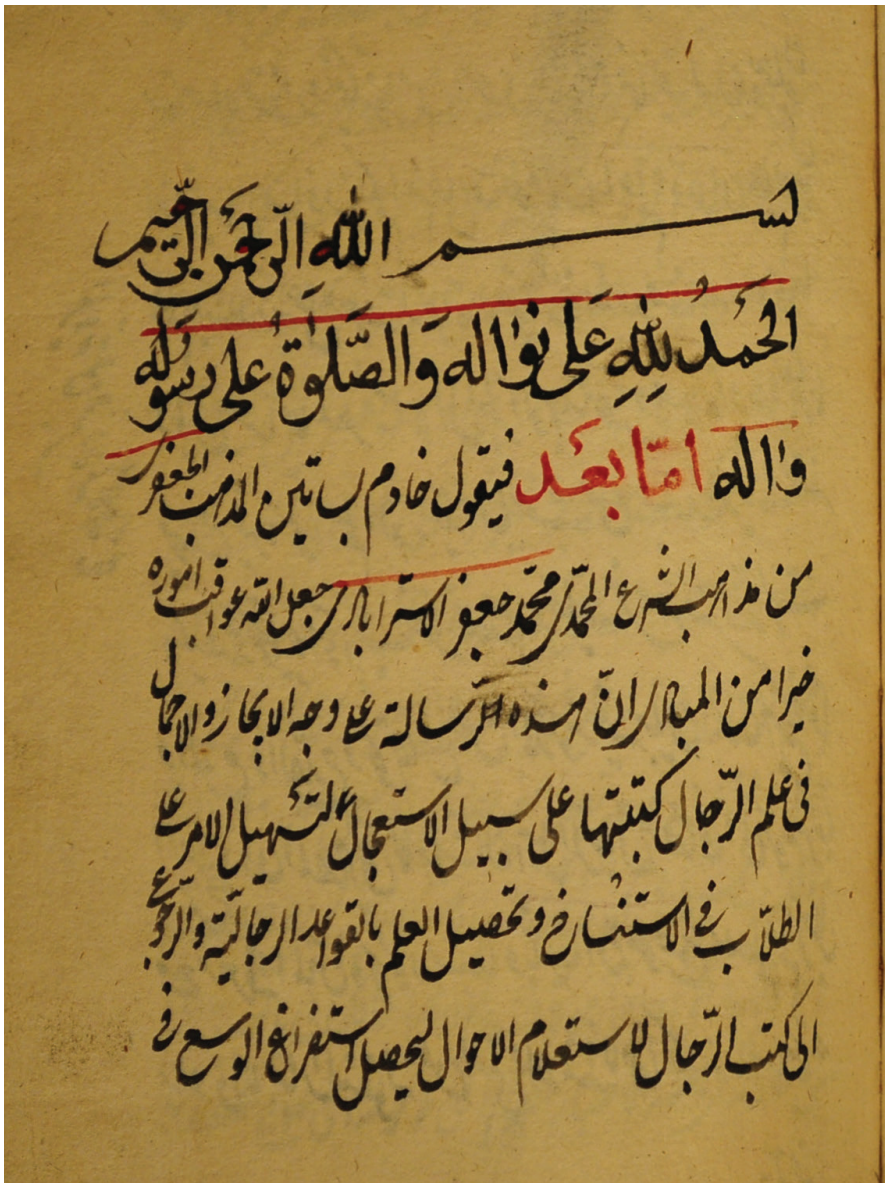
بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله على نواله والصلوة على رسوله
وآله أما بعد فيقول خادم بساتين المذهب الجعفري
من مذاهب الشرع المحمدي محمد جعفر الاسترابادي جعل الله عواقب اموره
خيرا من المبادي ان هذه الرسالة على وجه الايجاز والاجمال
في علم الرجال كتبتها على سبيل الاستعجال لتسهيل الامر على
الطلاب في الاستنارة وتحصيل العلم بالقواعد الرجالية والرجوع
الى كتب الرجال لاستعلام الاحوال ليحصل استفراغ الوسع في

مصوّرة الصفحة الأولى من المخطوط

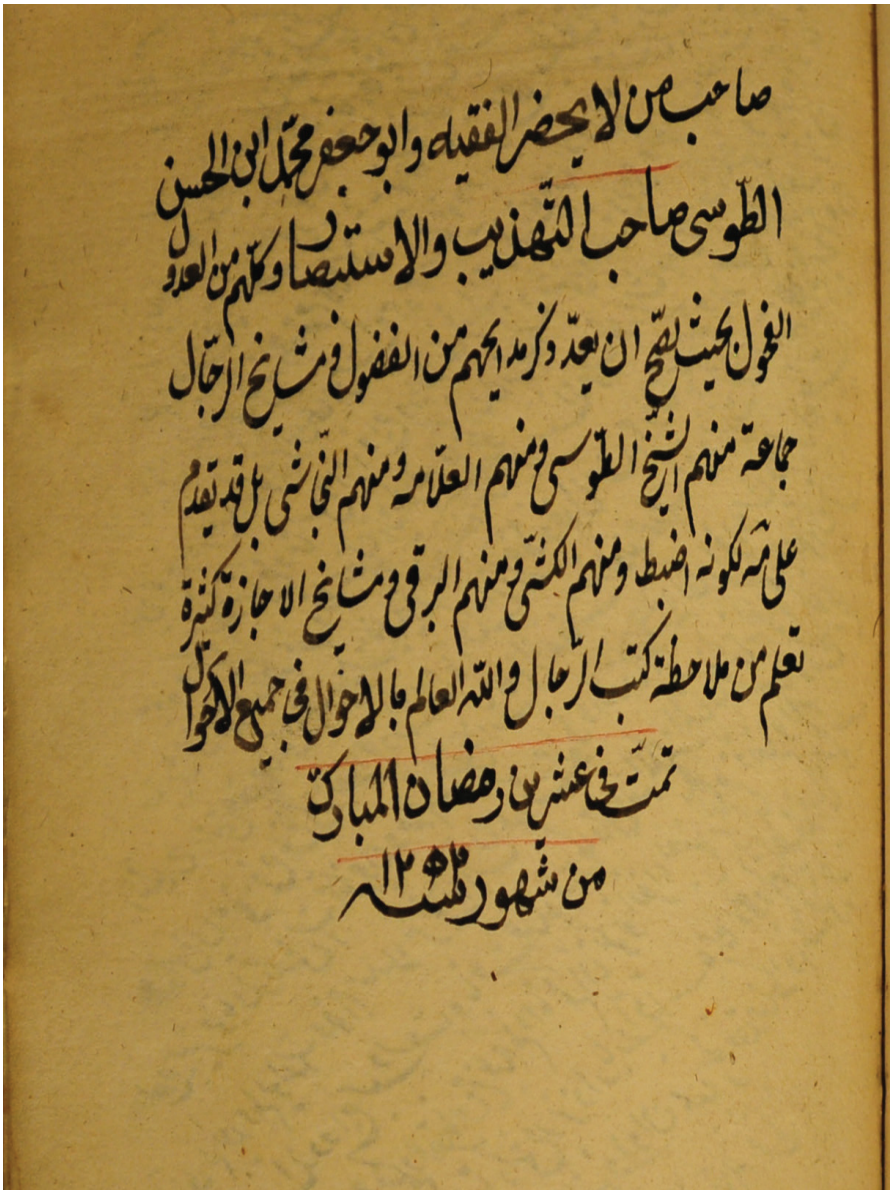
صاحب من لا يحضر الفقيه وابو جعفر محمد ابن الحسن
الطوسي صاحب التهذيب والاستبصار وكلهم من الاعاظم
الفحول بحيث يصح ان يعد ذكر مدايحهم من الفضول ومشايخ الرجال
جماعة منهم الشيخ الطوسي ومنهم العلامة ومنهم النجاشي بل قد يقدم
على مثله لكونه اضبط ومنهم الكشي ومنهم البرقي ومشايخ الاجازة كثيرة
تعلم من ملاحظة كتب الرجال والله العالم بالاحوال في جميع الاحوال
تمت في عشرين رمضان المبارك
من شهور سنة ١٢٥٩

مصوّرة الصفحة الأخيرة من المخطوط

[النصّ المحقّق]

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله على نواله، والصلاة والسلام على رسوله وآله.

أمّا بعد، فيقول خادم بساتين المذهب الجعفريّ من مذاهب الشرع المحمّديّ، محمّد جعفر الأسترآباديّ -جعل الله عواقب أموره خيرًا من المبادي-: إنّ هذه رسالة على وجه الإيجاز والإجمال في علم الرجال، كتبتها على سبيل الاستعجال؛ لتسهيل الأمر على الطلّاب في الاستنساخ، وتحصيل العلم بالقواعد الرجاليّة، والرجوع إلى كتب الرجال لاستعلام الأحوال؛ ليحصل استفراغ الوسع في أحوال[1] سند الأخبار في مقام الردّ والاعتبار، وحصول الاعتماد بأنّ هذا ممّا صدر عن النبيّ أو الأئمّة الأطهار؛ حتّى يُقبل عذره في مقام الاعتذار، ويتمكّنوا من دعوى الإذن فيما يقولون ويعملون إذا قيل: ﴿آللَّهُ أَذِنَ لَكُمْ أَمْ عَلَى اللَّهِ تَفْتَرُونَ﴾[2].

[تعريف علم الرجال]

اعلم أوّلًا: أنّ علم الرجال علم يُقتدر به على معرفة رواة الأخبار المرويّة عن النبيّ والأئمّة الأطهار، ذاتًا ووصفًا، مدحًا وقدحًا وما في معناهما؛ لمعرفة أحوال الخبر الواحد صحّةً وضعفًا وما في حكمهما، فيخرج غيره حتّى علم الدراية الباحث عن سند الحديث ومتنه وكيفيّة تحمّله وآداب نقله؛

---

(١) في الأصل: «الأحوال»، وما أثبتناه هو الصواب.

(٢) سورة يونس: ٥٩.

لعـدم مدخليّته في معرفة الذات، والمدح والقدح ونحوهما، مع أنّ المذكور فيـه بيان المفاهيم -كمفهـوم الصحيح- دون المصاديق، كما هو شـأن أهل الرجال، مضافًا إلى كونه مركّبًا مع معرفة المتن ونحوه لا بسيطًا.

[موضوع علم الرجال]

وثانيًـا: أنّ موضوع علم الرجال يُعنى بـراوي الأخبـار المنقولة عن النبيّ والأئمّـة الأطهـار؛ لكونه باحثًا عمّا يعرضه لأمر يسـاويه، مـن كونه صاحب مجموع القوى الثلاثة المؤثّرة[1] في الرواية، من العقليّة والشـهويّة والغضبيّة، بمراتبها الثلاث من الإفراط والتفريط والتوسّـط الذي هو أمر مسـاوٍ له، وإن كان كونـه ذا قوّة غضبيّة -مـثلًا- أمر أعمّ، فإنّ ذلك الأمر المسـاوي يوجب عـروض الأحوال المذكـورة في كتب الرجال لرواة الأخبـار، ولو على وجه التبـادر مع وجود مقتضى الـكلّ في الكلّ، وكون المذكـور في كتب الرجال جزئيًّـا غيـر قادح -كما فـي علم الهيئة- مـع حصول معرفة حـال الكلّيّ من معرفة حال الجزئيّ.

[فائدة علم الرجال]

وثالثًا: أنّ علم الرجال ممّا يُحتاج إليه في الاسـتدلال ومعرفة الأحكام في جميع الأحوال[2].

أمّـا عند عدم تصحيـح الغير[3] مطلقًـا؛ فلأنّ العمل بما يحتمل في نفسـه

(١) في الأصل: «بالثلاث المؤثر»، والصواب ما أثبتناه.

(٢) الصواب (الأحوال جميعها).

(٣) وردت كـذا في غير موضع مـن البحث. علما أن كلمة «غيـر» مغرقة في التنكير ولا تعرف، والمقصود به (الآخر).

الصدق والكذب -سيّما في الأخبار المتعارضة- لا بدّ فيه من مرجّح الصدق، وهو غالبًا ظنّيّ داخليّ موقوف على الإخبار الكتابيّ بالنسبة إلى من تعذّر في حقّه الاختبار، مضافًا إلى نحو قوله عليه السلام في علاج التعارض: «الحكم ما حكم به أعدلهما»[1]؛ لتوقّف العلم بالأعدليّة في أمثال زماننا بالنسبة إلى الرواة على علم الرجال بلا إشكال.

والاعتماد على تصحيح الكافي والفقيه وغيرهما غير صحيح؛ لعدم حجّيّة اجتهاد الغير -لو سُلّم التصحيح وقُطع النظر عن مخالفتهم من غير ترجيح- مع عدم حصول الاجتهاد اللازم به، مضافًا إلى العلم الإجماليّ بوجود ضعيف ما في مجموع تلك الأخبار، فلا يرتفع التزلزل إلّا به، ويشهد على ذلك بناء الشيخ على الاجتهاد في السند[2] مع سبق الكافي والفقيه.

فما حُكِي عن الفاضل الأسترآباديّ من أنّ الأخبار المودعة في الكتب الأربعة قطعيّة، ولا شيء من الأخبار القطعيّة يحتاج إلى علم الرجال[3]؛ في غاية الضعف.

وكذا ما في الحدائق[4]، وحاصله: أنّه لو كان الجرح والتعديل المذكور في الرجال معتبرًا لكان تصحيح مشايخ الرواة معتبرًا؛ لأنّ الكلّ من حفّاظ الشريعة وحرّاسها، فلا يذكرون إلّا ما يثقون بصحّته، فلا حاجة إلى الرجال؛

(١) الكافي: ١/ ٦٧- ٦٨، ب اختلاف الحديث، ح١٠، من لا يحضره الفقيه: ٣/ ٨ - ١١، ح٣٢٣٣، تهذيب الأحكام: ٦/ ٣٠١ -٣٠٣، ح٨٤٥.

(٢) قال المصنّف رحمه الله: «وخامسًا: أنّ الشيخ -الذي هو مرجع الأخباريّين- قد بنى على الاجتهاد في السند والدلالة، كما يشهد عليه كتاباه للمتتبّع». لبّ اللباب: ٤٣.

(٣) حكاه السيّد إبراهيم القزوينيّ في ضوابط الأصول: ٢٨٠.

(٤) ينظر: الحدائق الناضرة: ١/ ١٤-٢٤.

وذلك لمنع صغرى القياس الأوّل ولو بالنسبة إلينا، ومنع الملازمة في الثاني، ووجه المنع ظاهر بالتأمّل فيما ذكرنا وأوضحناه في لبّ اللباب[1].

وأمّا عند تصحيح «الغير» المعتمد؛ فلعدم حصول الشهادة والرواية والظنّ الاجتهاديّ، مع أنّه لو كان تعديلًا كان تعديل مجهول العين، وكذا عند تصحيح الغير مع معلوميّة السند؛ لعدم حصول الاجتهاد سيّما عند التعارض.

والحاصل: أنّ إثبات الحجّيّة موقوف على تماميّة قولنا: تصحيح العالم المُعتمد تعديل لرواة الرواية، وكلّ تعديل لهم حجّة كافية عند إفادة المظنّة الوافية، وهي محلّ المناقضة؛ لكون الصغرى ممنوعة؛ لكون التصحيح الذي بأيدينا نقشًا لا لفظًا، بناءً على ثبوت الإجماع المركّب بين تصحيح اللفظيّ والنقشيّ، مضافًا إلى عدم تماميّة آية النبأ ونحوها من جهة أخرى، كما بيّنّاه في الأصول، وكون دلالته على التعديل باللزوم البيّن بالمعنى الأعمّ، وحصول التزلزل عند ملاحظة كون النبأ على الظنّ، أو اختلاف المصحّحين، أو نحوه على وجه الإبهام.

وكذا الكبرى؛ لعدم صدق الشهادة والرواية على التصحيح؛ لمثل ما مرّ، وعدم تحقّق الظنّ الاجتهاديّ، وعدم دليل على حجّيّة الظنّ إلّا بعد الفحص بنحو الرجوع إلى كتب الرجال، ومقتضى الأصل العقليّ والنقليّ العدم، فيكون عدم إمكان الفحص أو الأصل مانعًا عن الحجّيّة، سيّما بالنسبة إلى تعيين الموضوع الصرف.

فيقال: إنّ العمل بتصحيح «الغير» -ولو كان معتمَدًا- عَمَلٌ غير اجتهاديّ، وكلّما هو كذلك غير كافٍ للمجتهد، أمّا الصغرى؛ فلعدم حصول استفراغ

(١) ينظر: لبّ اللباب: ٣٧-٤٣.

الوسع إلى حدّ إعذاره العقلاء، سيّما فيما يتعذّر فيه الفحص عن المعارض بجهل المعدّل، وأمّا الكبرى فواضحة؛ لعدم ثبوت الحجّيّة تعبّدًا؛ لعدم صدق الشهادة والرواية كما أشرنا إليه.

[في بيان المراد من الخبر]

ورابعًا: أنّ الخبر الذي يُبحث عن أحوال رواته مرادف للحديث، الذي هو عبارة عمّا يحكي قول المعصوم أو فعله أو تقريره، وأمّا الكتابة والإشارة فهما داخلتان في القول، والمحكيّ داخل في السنّة كالحديث القدسيّ، وأمّا الخبر -في مقابل الإنشاء- فهو كلام لنسبة خارج هو يطابقه أو لا يطابقه، بمعنى أنّه يعتبر[1] له نسبة واقعيّة وإيقاعيّة، فيعتبر[2] المطابقة، بخلاف الإنشاء، فإنّ لفظه سبب لوجود نسبة غير مسبوقة بنسبة واقعيّة، وهذا المعنى غير مراد هنا.

[أقسام الخبر]

وخامسًا: أنّ الخبر ينقسم إلى:

المتواتر: الذي هو[3] خبر جماعة يفيد بنفسه العلم العقليّ بالصدق، لفظًا ومعنى أو لفظًا أو معنى خاصّة.

والمتظافر: الذي يفيد العلم العاديّ أو العقليّ مع سقوط الواسطة، ويمكن إدخاله في المتواتر بجعله عبارة عن خبر يفيد بنفسه العلم بالصدق مطلقًا.

والواحد: المحفوف بالقرائن القطعيّة، وغير المحفوف، وهو على قسمين: مُسند، ومُرسل بالمعنى العامّ الشامل للمعلّق الذي أُسقِط راويه من أوّله.

---

(١) المقصود: يرى.

(٢) المقصود: يَعُدُّ.

(٣) في الأصل: «وهو»، وما أثبتناه هو الصواب.

والمقطوع: الذي أُسقِط واحد من رواته في الوسط.

والمُعْضَل: الذي يكون مسمّى به إن أُسْقِطَ زائد منهم في الوسط، إن لم يشتمل على لفظ الرفع، وإلّا فيسمّى مرفوعًا، كما يسمّى ما روي عن صاحبه عليه السلام من غير أن يسند إليه موقوفًا.

والمرسل الخاصّ: الذي لم يُعلَم آخر رواته ولو ذُكِر بلفظ مبهم كالبعض، أو لم يُعلَم أحد منهم، وإن كان كالمسند كمراسيل ابن أبي عمير -ونحوه- عمّن لا يروي إلّا عن ثقة، أم لا يرسله إلّا عن ثقة.

والمُسنَد: ما عُلِم سلسلته بأجمعها، وله أقسام -عدا الأقسام الحاصلة باعتبار المتن والدلالة والمدلول والخارج، كالمطروح والمؤوّل-:

ومنها: المستفيض المشهور.

ومنها: الموصول، وهو ما اتّصل إسناده بنقل كلّ عمّن فوقه بالذكر إلى المعصوم عليه السلام، ولو ذُكِر بالضمير وهو المسمّى بالمضمر، وأمّا إذا رُوي عن صاحبه عليه السلام من غير أن يُسنَد إليه فيسمّى موقوفًا.

ومنها: المُعَنْعَن، وهو ما يُروى بتكرير لفظ عن.

ومنها: المسلسل، وهو ما اشترك فيه رواته كلًّا أو جلًّا في شيء خاصّ، كالاسم واللقب.

ومنها: العالي، وهو ما قلّ وسائطه.

ومنها: المُدْرَج، وهو ما روي بإسناد واحد مع كونه مختلف الإسناد.

ومنها: المدبّج، وهو ما وافق الراوي المرويّ عنه في السنّ أو الأخذ من الشيخ وروى كلّ عن الآخر، فكأن كلّ يبذل ديباجة وجهه للآخر، ولو اختصّ

الرواية بأحدهما سمّي رواية الأقران، وكذلك فإنّه إذا كان الراوي مقدّمًا في السنّ أو الأخذ يسمّى رواية الأكابر عن الأصاغر.

ومنها: المصحَّف، وهو ما غُيِّرَ سنده بما يناسبه خطًّا وصورةً، كجرير وحريز.

ومنها: المحرَّف، وهو ما غُيِّرَ سنده بما لا يناسبه؛ لإثبات مطلب فاسد.

ومنها: المُضطَرِب، وهو ما اختلف النُّسَخ أو الكتب في بيان سنده.

ومنها: المدلَّس، وهو ما روي بالإسناد إلى من لم يسمع منه فأوهم السماع، أو ذكر راويه بلقب موهم لغيره.

ومنها: المقلوب، وهو ما بُدِّلَ بعض رواته بغيرٍ سهوًا أو للرواج أو الكساد.

ومنها: الصحيح، بكون راويه مُعتمَدًا ولو كان غير إماميّ، كالناووسيّ -مثلًا- عند القدماء، أو إماميًّا عدلًا ضابطًا عند المتأخّرين، سواء كان معمولًا به أم لا، وكان أعلى بكون الراوي معلوم الأحوال بالاختبار أو بإخبار العدلين، أم أوسط بكونه كذلك بإخبار العدل الواحد المفيد للظنّ، أم أدنى بكونه كذلك بالظنّ الاجتهاديّ، ومن هنا انقدح التعبير بـ(الصحا) و (الصح)؛ إشارة بالأوّل إلى الصحيح الأعلى، وبالثاني إلى الصحيح المشهور.

ومنها: الحَسن، بكون رواته إماميّين ممدوحين بالمدح الموجب للاعتماد، مع عدم بلوغ مدح الكلّ إلى حدّ الوثاقة، وهو كالصحيح ينقسم إلى: الأعلى والأوسط والأدنى، وإلى: الحسن المطلق، والحسن كالصحيح -وهو ما كان راويه ممدوحًا بما يتلو الوثاقة، أو كان الراوي ممّا اجتمعت [عليه] العصابة- ومحتمل الصحّة.

ومنها: المُوثَّق، وهو ما يكون كلّ واحد من رواته ثقة مع عدم كون الكلّ إماميًّا، وهو كالحسن في الانقسام إلى الأقسام.

ومنها: القويّ، المنقسم إلى: الأعلى والأوسط والأدنى، وهو ما كان فيه الكلّ إماميّين، مع السكوت عن المدح والقدح في الكلّ أو البعض، معنى عارٍ من مدح غيره، أو المدح الموجب للاعتماد من غير وثاقة، أو معها بنحو الاشتمال على إماميّ ممدوح غير عدل وغير إماميّ.

ومنها: الضعيف، وهو ما جرح بعض رواته أركانًا.

ومنها: القاصر، بالإرسال أو الإهمال أو جهل الحال، أو التوقّف عند اختلاف الأقوال في بيان الأحوال، وهو في حكم الضعيف.

[أنحاء تحمّل الحديث]

وسادسًا: أنّ أنحاء تحمّل الحديث سبعة:

الأوّل: السماع، ولو بإلقاء الشيخ عن الحفظ وتلقّي الراوي كذلك، وهو أولى الأنحاء وأعلاها وأغلاها وأجلاها وأحلاها بمراتبه المُشار إليها.

الثاني: القراءة.

الثالث: الإجازة، بالرخصة في الرواية لمعيّن بمعيّن أو لغيرٍ بغيره أو نحوهما.

الرابع: المُناوَلة، بإعطاء تأليفه لغيره مع قوله: (هذا سماعي) من غير إجازة.

الخامس: الكتابة.

السادس: الإعلام، بأنّ ما في هذا الكتاب مرويّ من غير ما ذُكِر.

السابع: الوجادة، ولو بوجدان المرويّ في تأليفه من غير خطّه، وكلّ ذلك حجّة على الترتيب عند إفادة المظنّة الوافية.

[كيفيّة الرجوع إلى كتب الرجال]

وسابعًا: أنّ كيفيّة الرجوع إلى كتب الرجال أن يلاحظ طريقة العلماء الفحول في ترتيب الأبواب والفصول لأسماء الرواة وكُناهم وألقابهم.

بيان ذلك: أنّ كتب الرجال مبوّبة بأبواب ثلاثة:

الأوّل: في الأسماء.

والثاني: في الكُنى، مع تقديم المصدّر بالأب.

والثالث: في الألقاب.

وباب الأسماء مبوّب بأبواب عديدة على وفق الحروف الهجائيّة وترتيبها، والأسماء المذكورة فيها بملاحظة حروف أوائلها، فما في أوّله الألف مذكور في باب الألف كآدم، وما في أوّله الباء مذكور في باب الباء كبشير وهكذا.

والأسماء المذكورة في كلّ باب مُفصّلة بفصول، فما أوّله الألف وثانيه الألف -كآدم- مقدّم على ما أوّله الألف وثانيه الباء -كأبان- وهكذا في سائر الحروف إلى الحرف الآخر.

ثمّ يُلاحظ الأصل، فيُقدّم ما ليس فيه زيادةً -حرفًا وحركةً- على ما فيه زيادة كذلك، كعمرو وعمر، وعبيد وعبيدة.

ثمّ يُلاحظ ما ذكرنا فيما يتبع الأسماء، من أسماء الآباء ثمّ الأجداد ثمّ الكنى ثمّ الألقاب، وهكذا باب الكُنى وباب الألقاب.

فالناظر الجاهل بأحوال الراوي يلاحظ كتاب الرجال على وفق ما ذكرنا، فإمّا أن يكون مذكورًا في محلّه أم لا، وعلى الثاني يلاحظ باب الكُنى والألقاب إن كان له كنية أو لقب، فإن لم يجده في ذلك الكتاب ولا في غيره يكون

الحديث مهملًا ملحقًا بالضعيف، وعلى الأوّل إمّا أن يكون مختصًّا أو مشتركًا، وعلى الأوّل يلاحظ حاله كما سيأتي، وعلى الثاني يلاحظ ما يميّز المشترك على الترتيب، فإنّه يتصوّر لكلّ راوٍ اثنا عشر مميّزًا بعد الاشتراك في الاسم:

اللقب، والكُنية، والأب، والجدّ الأدنى والأوسط والأعلى، والراوي والمرويّ عنه، والمعصوم الذي كان ذلك الراوي من أصحابه، ومكانه، وزمانه، والقرائن الرجاليّة، سواء وجدها المستدلّ بنفسه بوجدان البعض ممّن له الاعتماد بالمرويّ عنه دون بعض؛ إذ لا أقلّ من بعد الرواية في مقام الإرشاد مع عدم الاعتماد، وكذا كون بعض من أهل المعاشرة مع المرويّ عنه دون بعض، وكذا الاشتهار، وكثرة الرواية، وغلبة الاستعمال، أو كانت مذكورة في كتاب المشتركات -وهو كتاب مؤلّف للتمييز بين المشتركات- بملاحظة باب معقود لتمييز المشتركات في اسم الراوي خاصّة، إن كان المذكور هو الراوي وحده بدون ذكر الأب، وإلّا فبملاحظة باب ثانٍ معقود لتميّز المشتركات في الاسمين.

وهكذا عند الاشتباه في الكُنى والألقاب، فإن لم يحصل التميّز أصلًا يتوقّف ويلحق الحديث بالمعتبر؛ من حيث ملاحظة ذلك الراوي إن كان الاشتراك بين الثقات، وإلّا فيُلحق بالضعيف، وإن حصل التميّز يلاحظ أنّ حاله مذكور مدحًا أو قدحًا أو جمعًا أو غير مذكور، وعلى الثاني يكون مجهولًا ملحقًا بالضعيف، وعلى الأوّل يعمل على وفق القاعدة بعد ملاحظة الاصطلاح.

[بيان ألفاظ المدح وألفاظ القدح عند أهل الرجال]

وثامنًا: أنّ أهل الرجال لهم اصطلاح في بيان الأحوال.

بيان ذلك: أنّ لهم ألفاظ المدح وألفاظ القدح، وكلّ واحد منهما قد يكون دالًّا على صفة الراوي بالمطابقة، وعلى صفة الرواية بالالتزام، كقولهم: فلان ثقة أو فاسق، وقد يكون بالعكس كقولهم: صحيح الحديث أو ضعيف الحديث، وكلّ منهما قد يكون دالًّا على المدح الأعلى كعدل، أو الذمّ الأعلى كوضّاع وكذّاب، أو الأوسط كخيّر وليس بمُعتمَد، أو الأدنى كفاضل وليس بذلك، وقد يُجامع صحّة العقيدة وقد يُفارق.

ممّا يدلّ على مدح الراوي بالمطابقة والرواية بالالتزام، مع بلوغه إلى حدّ الوثاقة وكونه مع صحّة العقيدة المنصوصة، له ألفاظ عديدة:

منها: قولهم: (عدل إماميّ) مثلًا، فإنّه يحمل -عند عدم بيان الاصطلاح في أوّل الكتاب- على الإخبار العلميّ بالعدالة المعتبرة عند الكلّ؛ حذرًا عن التدليس والإضلال اللازمين على تقدير إرادة العدالة المُعتبرة عند المعدّل دون الكلّ، كظهور الإسلام مع عدم ظهور الفسق، مع أنّ غرض المؤلّف انتفاع كلّ الناس سيّما من بعدهم، من جهة أنّ الغالب عدم اعتناء المعاصرين بعضهم بكتب بعض، وذلك لا يحصل إلّا بإرادة ما ذكرنا ولا أقلّ من الظنّ، مضافًا إلى أنّ مقتضى التتبّع والاستقراء من أحوال العلماء -قديمًا وحديثًا- الاتّفاق على إرادة ذلك في بيان الأحوال في كتب الرجال، ولهذا تلقّاه الكلّ بالقبول سيّما من كان رأيه في العدالة أدنى، وأمّا كونه ضابطًا فهو أيضًا مراد؛ لمثل ما مرّ، مضافًا إلى غلبته وظهور الاصطلاح فيه، وعدم تأمّل أحد من العلماء من هذه الجهة.

ومنها: قولهم: (ثقة إماميّ) مثلًا؛ لظهور الاتّفاق على وقوع الاصطلاح فيه بإرادة الإماميّ العدل الضابط، مضافًا إلى مثل ما مرّ، من جهة أنّ الغالب في الإنسان -سيّما الراوي الذي يتحمّل العقلاء منه الرواية للإرشاد، وخصوصًا

المسطور في كتب الرجال-هو الضابط، مع عدم حصول الاعتماد المطلق الذي هو ظاهر حال المؤلّف، الذي لم يصرّح بالخصوص بدون الضبط.

وكذا قولهم: (من أوثق الناس)، وأولى من ذلك قولهم: (ثقة ثقة من أصحابنا) بالتكرير؛ لحصول زيادة الاعتماد كما لا يخفى، واحتمال كون الثاني بالنون -كما قيل[1]- لملاحظة كلام صاحب القاموس، حيث قال: (ثقة نقة: اتّباع)[2]؛ فاسدٌ؛ لعدم مساعدة النسخ، فلا ينفع أولويّة التأسيس على التأكيد مع حصول الرجحان على التقديرين.

ومنها: قولهم: (عَينٌ من أصحابنا)؛ لمثل ما مرّ، مضافًا إلى إفادة التشبيه بالعين -الظاهر من كلماتهم- كون من قيل في حقّه ذلك من أخيار العدول، كما لا يخفى على المتتبّع في كلمات أهل اللسان والعقلاء.

ومنها: قولهم: (وَجهٌ من أصحابنا)؛ لمثل ما مرّ، ولكن حُكِي عن أستاذ الفحول في الفقه والأصول أنّه قال: (وعندي أنّ لفظ (عَينٌ) و(وَجهٌ) يفيدان مدحًا معتدًّا به، وأقوى منهما قولهم: وَجهٌ من وجوه أصحابنا)[3].

ومنها: قولهم: (جليل القَدْر)، ونحو ذلك من الألفاظ المفيدة للوثاقة ولو بحسب المظنّة، بملاحظة بناء العقلاء وطريقة أهل اللسان، وملاحظة العرف الخاصّ أو العامّ، ورعاية الوضع أو نحو قرينة المقام، كقولهم: (زاهد) و(ورع) ونحوهما، ومثل ذلك: ما إذا أُطلق لفظ من الألفاظ المذكورة من غير تنصيص بصحّة العقيدة؛ لظهوره عند الإطلاق في صحيح العقيدة؛ لأنّ

(١) ينظر: الفوائد الرجاليّة: ٢٣.

(٢) القاموس المحيط: ٤/ ٣٩٧، مادّة (نقي).

(٣) حكاه الشيخ محمّد المازندرانيّ في منتهى المقال، ينظر: ١/ ٦٤.

الاصطلاح وقع في ذلك، مع أنّ ديدنهم التعرّض للفساد، فعدمه ظاهر في عدم الوجدان الظاهر في عدم الوجود بالنسبة إلى المتتبّع الماهر.

ومنها قولهم: (شيخ الإجازة)، إذا كان المستجيز من الأجلّة كشيخ الطائفة، أو كانت الاستجازة على وجه الاستمرار والغَلَبة؛ لاستفادة المظنّة بالوثاقة كما لا يخفى، خلافًا للنافي المطلق بجعله من أسباب الحسن على وجه الإطلاق، كما اختاره أستاذ الفحول[1]، والمثبت المطلق كما عن (جمع[2]، ومثل)[3] ذلك وقوع الراوي في سند معلوم حكمه، ومثله بصحّته عند الفحص عن المعارض وحصول المظنّة بالوثاقة، وكذا كونه وكيلًا لأمرهم عليهم السلام، ونحو ذلك من الأحوال.

وما يدلّ على مدح الرواية بالمطابقة ومدح الراوي بالالتزام أيضًا ألفاظ كثيرة:

منها قولهم: (أجمعت العصابة على تصحيح ما يصحّ عنه)؛ لاستفادة الوثاقة من ذلك اللفظ، بملاحظة أنّ مرادهم بيان قاعدة كلّيّة في بيان حال روايات الراوي، بأنّه يكون بمرتبة إذا صار الحديث صحيحًا إليه لكان صحيحًا، ولو بالنسبة إلى من سيجيء، وكان الحديث ممّا لم يطّلع عليه المادح، كما يدلّ عليه كلمة (ما)، والإتيان بلفظ المضارع دون الماضي، فلا بدّ من وجود سبب داخليّ للاعتماد -وهو الوثاقة- لاحتمال خفاء القرينة في الاستقبال، مضافًا إلى أنّ الظاهر -بعد قطع النظر عن الإنكار المحكيّ

(١) إنّ أستاذ الفحول -وهو الوحيد البهبهانيّ رحمه الله- يرى أنّ الأقرب في قولهم: (شيخ الإجازة) كونه من ألفاظ الوثاقة، لا كما ذكر المصنّف رحمه الله، ينظر: الفوائد الرجاليّة: ٤٤- ٤٥.

(٢) ينظر: روضة المتّقين: ١٤/ ٤٣، معراج أهل الكمال: ٦٤، منهج المقال: ١/ ١٤١، الفائدة الثالثة.

(٣) ما بين القوسين طمس في الأصل، ولعلّ ما أثبتناه تقديرًا هو الصواب.

عن السيّد الأستاذ وبحر العلوم[١]، سيّما ما حُكِي عن المحقّق الداماد[٢]- أنّه اجتمعت العصابة على أنّ (اجتمعت العصابة) يفيد الوثاقة بالنسبة إلى من ورد في حقّه تلك اللفظة، بل ظاهرها عدم الخلاف في العدالة، كما يستفاد من عدم استعمالها في حقّ بعض أهل الوثاقة، فيحصل الظنّ بالوثاقة مع صحّة العقيدة عند عدم التعرّض لفسادها؛ لمثل ما مرّ.

نعم، اختلفوا في إفادتها صحّة الحديث مطلقًا ولو كان مَن بعده ضعيفًا، كما عن المشهور[٣]، وعدمها كما عن بعض على قولين[٤]، والثاني هو الأوفق بالأصل؛ لعدم ثبوت الوضع بأنواعه بالنسبة إلى إفادة تعديل من كان بعده، وكذا القرينة.

ومنها قولهم: (صحيح الحديث) و(سليم الرواية)، ونحو ذلك ممّا يفيد الوثاقة ولو بحسب المقام، وإن كان الصحيح عند القدماء أعمّ.

وما يدلّ على الحُسن أيضًا له ألفاظ كثيرة:

منها قولهم: (صدوق) و(صالح) و(سليم الجنبة) و(خيّر) و(فقيه على وجه) و(شيخ الطائفة) كذلك.

---

(١) حكاه عنهما الشيخ محمّد المازندرانيّ في منتهى المقال: ١/ ٥٥-٥٦.

(٢) لم نعثر على حاكي الإنكار عن المحقّق الداماد، ولكنّ قوله في المسألة صريح في كتابه الرواشح السماويّة: ٧٨-٨٠.

(٣) ينظر: مجمع الفائدة: ١٤/ ٨٤، روضة المتقين: ١٤/ ١٩، الحبل المتين: ١٩٨، الحدائق الناضرة: ٧/ ٤٣ و٨/ ٤١٨، منهج المقال: ١/ ١٠٩.

(٤) ينظر: الوافي: ١/ ٢٧، استقصاء الاعتبار: ١/ ٦٠، الرسائل الرجاليّة: ٢/ ٨٦.

ومنها قولهم: (له أصل) -كما عن العلّامة المجلسيّ[1]-؛ لإفادته الحسن عرفًا ولو بقرينة المقام، وملاحظة أنّ الأصل -بمعنى ما يُبنى عليه العمل- لا يكون إلّا بكون صاحبه محلّ الاعتماد، فيحكم به في حقّ كلّ من ورد فيه ذلك، إلّا ما ثبت خلافه كما في بعض أصحاب الأصول، ففي التأمّل المحكيّ عن أستاذ الفحول[2] تأمّل مقبول.

ومنها: قولهم: (له كتاب) و(لا بأس به على وجه)، إلى غير ذلك من الألفاظ الدالّة على المدح الأوسط أو الأدنى.

وأمّا لفظ (المولى)، سواء كان بمعنى المُعتَق -كما هو الظاهر من الإضافة إلى المشخّص- أو كان بمعنى غير العربيّ الخالص أو الحليف أو النزيل؛ فلا يدلّ على شيء إلّا بالعرض.

وألفاظ القدح أيضًا كثيرة، كقولهم: (كذّاب) و(وضّاع) و(ضعيف)، وما حُكِي عن أستاذ الفحول[3] من أنّه حَكَمَ بأنّ الحُكم بالضعف بسبب ضعيف -كما عن الأكثر[4]- لا يخلو من ضعف؛ لتخلّفه في سهل بن زياد وغيره؛ لا يخلو من ضعف؛ لاستفادة الضعيف عرفًا وعادةً، والتخلّف غير قادح كما في أمثاله.

نعم، قولهم: (ضعيف الحديث) طعن في الرواية لا الراوي بحسب العدالة؛ لاحتمال إرادة الرواية من الضعفاء أو قلّة الضبط أو نحو ذلك، وكذا قولهم: (مضطرب الحديث) و(مختلط الحديث)، إلى غير ذلك من الألفاظ

(١) ينظر: مرآة العقول: ١٢/ ٣٨ و٨٥ و٢٨٨.

(٢) حكاه الشيخ محمّد المازندرانيّ في منتهى المقال: ١/ ٦٥.

(٣) حكاه الشيخ محمّد المازندرانيّ في منتهى المقال: ١/ ١١٠-١١١.

(٤) ينظر: الرعاية في علم الدراية: ٢٠٩، الوجيزة في الدراية: ٥، الرواشح السماويّة: ٧٤.

الدالّة عرفًا وعادةً على القدح، ولو لم يبلغ إلى الحدّ الأعلى، كقولهم: (ليس بمُعتَمد)، و(ليس بشيء)، و(ليس بذلك).

ثمّ اعلم أنّ الجرح أو التعديل ليس من باب الشهادة بلزوم إخبار العدلين -كما قيل[١]- تمسّكًا بأنّها ممّا يقوم مقام العلم، فهي متقدّمة على الرواية أو الظنّ الاجتهاديّ، ولا من باب الرواية بكفاية إخبار العدل الواحد -كما قيل[٢]- تمسّكًا بإطلاق الأدلّة الدالّة على جواز العمل بخبر الواحد العدل، بل من باب الظنون الاجتهاديّة؛ لأنّ الشهادة إخبار جازم عن حقّ لازم، وما في كتب الرجال نقش لا لفظ، مع أنّه لو كان شهادة لكان غالبًا شهادة الفرع بعد الثانية، وهي غير حجّة، مضافًا إلى عدم دليل معتبر على اعتبار الشهادة على سبيل الكلّيّة وعدم الكفاية، ومن هذا يظهر الجواب عن كونه من باب الرواية مع أنّ تعيين الموضوع في المشتركات لا يتمّ إلّا بالظنّ الحاصل بنحو القرائن الرجاليّة، فالضرورة المُلجِئة إلى العمل بالظنّ في الأحكام مُلجِئة إلى العمل به؛ إذ لولاه لزم الخروج عن الدين، أو التكليف بما لا يُطاق، أو ترجيح المرجوح، أو نحو ذلك من المفاسد.

[عدم الحاجة إلى ذكر السبب في الجرح والتعديل]

وتاسعًا: أنّ الأصحّ أنّ ذكر السبب في الجرح والتعديل في كتب الرجال ممّا لا حاجة إليه؛ إذ بناء العلماء على اعتبار ما فيها على سبيل الإطلاق، وعند عدم العلم بالمخالفة إجمالًا، ويُستفاد من ذلك إرادة ما هو المعتبر عند الكلّ؛ لانتفاع الكلّ، مضافًا إلى عدم صيرورة التأليف لغوًا، وعدم توجّه التدليس،

(١) ينظر: معارج الأصول: ٢١٦، معالم الدين: ٢٠٤.

(٢) ينظر: الرعاية في علم الدراية: ١٩٣ و١٩٨.

وعدم اختلال أمر تصحيح الأخبار، فيحصل الظنّ الموجب للردّ أو الاعتبار.

نعـم، عند العلم بالمخالفة إجمالًا فـي تعديل مَن كُتِبَ وجرحه أو إعلامه كذلك، وكون مذهب المشـهود له في العدالة هو البناء على حُسـن الظاهر لا بدّ من ذكر السـبب مطلقًا، وعند كون مذهبه أعلـى المراتب في العدالة لا بدّ من ذكر السبب في التعديل دون الجرح، وعند اختيار أدناها فيها لا بدّ منه في الجرح دون التعديل.

وإذا كانا بالخطاب الشفاهيّ، فمع العلم بالموافقة لا حاجة إلى ذكر السبب مطلقًـا، ومع عدمه لا بـدّ منه، إلّا إذا كان رأي المشـهود له أدنى المراتب في العدالـة، فيكفي الإطلاق في التعديل دون الجـرح، أو أعلاها فيها، فينعكس الأمر؛ لتحصيل الظنّ ودفع احتمال التسارع إلى الجرح والحمل على الصحّة، فالقول بلزومه مطلقًـا وعدمه كذلك أو التفصيل بين الجرح والتعديل كذلك خالٍ عن الصحّة.

[بيان كيفيّة العمل عند تعارض الجرح والتعديل]

وعاشـرًا: أنّ تعارض الجرح والتعديل قد يكون على سبيل التبايُن الكلّيّ؛ كأن يقـول المُعدِّل: كان فاعل الخير فـي كلّ وقت، ويقول الجارح: ما رأيت منـه خيرًا، أو نحـو ذلك من الأحـوال المتصوّرة باعتبـار ذي الحقّ والفاعل والمفعـول والمـكان والزمان، وقد يكون على سـبيل العمـوم المطلق، وقد يكـون علـى وجه العمـوم من وجـه، وكلّ منها قـد يكون من قبيـل تعارض النصّيـن، وقد يكون من قبيل تعارض الظاهرين، وقد يكون من قبيل تعارض النـصّ والظاهـر، فهذه تسـعة أو اثنـا عشـر، وكلّ منها قد يكون على سـبيل تعـارض المثبتين، وقد يكون على سـبيل تعارض النافييـن، وقد يكون على سبيل تعارض المُثبِت والنافي بالنفي، بمعنى عدم الوجدان أو وجدان العدم،

فيحصل أقسام كثيرة.

والحقّ أنّهما إن تكاذبا كما في النصّين -مثلًا- كأن يقال: رأيته في الوقت الفلانيّ يصلّي، ويقول الآخر: رأيته يشرب الخمر، لا بدّ من الرجوع إلى المرجّحات، كالكثرة والأعدليّة والأضبطيّة، ونحو ذلك ممّا يفيد المظنّة، وإلّا يُقدّم المُثبِت جرحًا كان أو تعديلًا؛ لوجوب تقديم قول من لا يلزم من تقديم قوله تكذيب الآخر وردّه.

نعم، إن عرض مانع عن التقديم -ككون الجارح مجروحًا ولم يتحقّق جهة للترجيح- يُتوقَّف، وإلّا يُقدَّم الراجح، والوجه واضح؛ فإنّ النافي بعدم الوجدان إذا صار نفيه راجحًا بسبب عارض -كالاشتهار وغيره من أسباب الاعتبار- يحصل الظنّ بكونه حقًّا، فيُقدَّم على الموهوم ولو كان مُثبِتًا، فالقول بتقديم التعديل مطلقًا، أو الجرح كذلك، أو عند عدم التكاذب؛ لكونه إثباتًا، والتوقّف عنده إلّا مع المرجّح محلّ نظر.

الخاتمة

مشايخ الرواية المحمّدون الثلاثة: أبو جعفر محمّد بن يعقوب الكلينيّ صاحب الكافي، وأبو جعفر محمّد بن عليّ بن بابويه القمّيّ صاحب من لا يحضره الفقيه، وأبو جعفر محمّد بن الحسن الطوسيّ صاحب التهذيب والاستبصار، وكلّهم من العدول الفحول، بحيث يصحّ أن يعدّ ذكر مدائحهم من الفضول.

ومشايخ الرجال جماعة:

منهم: الشيخ الطوسيّ.

ومنهم: العلّامة.

ومنهم: النجاشيّ، بل قد يُقدَّم على الشيخ؛ لكونه أضبط.

ومنهم: الكشّيّ.

ومنهم: البرقيّ.

ومشايخ الإجازة كثيرة، تُعلَم من ملاحظة كتب الرجال، والله العالم بالأحوال في جميع الأحوال.

تمّت في عشرين رمضان المبارك من شهور سنة ١٢٥٢.

المصادر والمراجع

القرآن الكريم

١. استقصاء الاعتبار في شرح الاستبصار: العلّامة الشيخ محمّد بن الحسن ابن الشهيد الثانيّ (ت١٠٣٠هـ)، تحقيق ونشر: مؤسّسة آل البيت عليهم السلام لإحياء التراث، قمّ، إيران، ط: الأولى، ١٤١٩هـ.

٢. أعيان الشيعة: السيّد محسن الأمين (ت١٣٧١هـ)، تحقيق: السيّد حسن الأمين، الناشر: دار التعارف للمطبوعات، بيروت، لبنان، ١٤٠٣هـ.

٣. تراجم الرجال: السيّد أحمد الحسينيّ الأشكوريّ (معاصر)، منشورات: دليل ما، قمّ، إيران، ط: الأولى، ١٤٢٢هـ.

٤. تهذيب الأحكام في شرح المقنعة للشيخ المفيد: شيخ الطائفة، أبو جعفر محمّد بن الحسن الطوسيّ (ت٤٦٠هـ)، تحقيق وتعليق: السيّد حسن الموسويّ الخرسان، الناشر: دار الكتب الإسلاميّة، طهران، إيران، ط: الثالثة، ١٣٩٠هـ.

٥. الحبل المتين في إحكام أحكام الدين: الشيخ بهاء الدين محمّد بن الحسين العامليّ (ت١٠٣١هـ)، الناشر: مكتبة بصيرتي، قم، إيران.

٦. الحدائق الناضرة في أحكام العترة الطاهرة: المحقّق الشيخ يوسف البحرانيّ (ت١١٨٦هـ)، الناشر: مؤسّسة النشر الإسلاميّ التابعة لجماعة المدرّسين، قم، إيران.

٧. الرسائل الرجاليّة: الشيخ محمّد بن محمّد إبراهيم الكلباسيّ

(ت١٣١٥هـ)، تحقيق: محمّد حسين الدرايتيّ، الناشر: دار الحديث للطباعة والنشر، قمّ، إيران، ط: الأولى، ١٤٢٢هـ.

٨. الرعاية في علم الدراية: الشهيد الثاني، الشيخ زين الدين عليّ بن أحمد العامليّ (ت٩٦٥هـ)، تحقيق: عبد الحسين محمّد عليّ بقّال، الناشر: مكتبة آية الله العظمى المرعشيّ النجفيّ، قم إيران، ط: الثانية، ١٤٠٨هـ.

٩. الرواشح السماويّة: السيّد محمّد باقر بن محمّد الداماد (ت١٠٤١هـ)، تحقيق: غلام حسين قيصريه ها ونعمت الله الجليليّ، الناشر: دار الحديث للطباعة والنشر، قم، إيران، ط: ١٤٢٢هـ.

١٠. روضات الجنّات في أحوال العلماء والسادات: العلّامة المتتبّع الميرزا محمّد باقر الموسويّ الخوانساريّ (ت١٣١٣هـ)، تحقيق: أسد الله إسماعيليان، الناشر: مكتبة إسماعيليان، قم، إيران، د. ط، ١٣٩١هـ.

١١. روضة المتّقين في شرح من لا يحضره الفقيه: المولى محمّد تقيّ المجلسيّ (ت١٠٧٠هـ)، تحقيق: السيّد حسين الكرمانيّ والشيخ عليّ الاشتهارديّ، الناشر: بنياد فرهنك إسلاميّ حاج محمّد حسين كوشانپور، ط: الثانية، ١٤٠٦هـ.

١٢. رياض المسائل في بيان أحكام الشرع بالدلائل: الفقيه المدقّق السيّد عليّ الطباطبائيّ (ت١٢٣١هـ)، تحقيق ونشر: مؤسّسة النشر الإسلاميّ التابعة لجماعة المدرّسين، قمّ، إيران، ط: الأولى، ١٤١٢هـ.

١٣. طبقات أعلام الشيعة: العلّامة الشيخ آغا بزرك الطهرانيّ (ت١٣٨٩هـ)، الناشر: دار إحياء التراث العربيّ، بيروت، لبنان، ط: الأولى، ١٤٣٠هـ.

١٤. الفوائد الرجاليّة: الشيخ محمّد باقر الوحيد البهبهانيّ (ت١٢٠٥هـ)،

نسخة الكترونيّة في مكتبة أهل البيت عليهم السلام.

١٥. القاموس المحيط: أبو طاهر محمّد بن يعقوب الفيروزآباديّ (ت٨١٧هـ)، الناشر: دار العلم للجميع، بيروت، لبنان.

١٦. الكافي: أبو جعفر محمّد بن يعقوب بن إسحاق الكلينيّ (ت٣٢٩هـ)، تحقيق: عليّ أكبر الغفاريّ ومحمّد آخوندي، الناشر: دار الكتب الإسلاميّة، بيروت، لبنان، ط: الرابعة، ١٤٠٧هـ.

١٧. الكنى والألقاب: المحقّق الشيخ عبّاس القمّيّ (ت١٣٥٩هـ)، الناشر: مكتبة الصدر، طهران، إيران.

١٨. لبّ اللباب في علم الرجال: الشيخ محمّد جعفر بن سيف الدين الأسترآباديّ (ت١٢٦٣هـ)، تحقيق: محمّد باقر ملكيان، الناشر: دار الأسوة للطباعة والنشر، طهران، إيران، ١٣٨٨هـ.

١٩. مجمع الفائدة والبرهان في شرح إرشاد الأذهان: المولى أحمد الأردبيليّ (ت٩٩٣هـ)، تحقيق: الحاج آغا مجتبى العراقيّ والشيخ عليّ الاشتهارديّ والحاج آغا حسين الأصفهانيّ، الناشر: جماعة المدرّسين في الحوزة العلميّة، قم، إيران، ط: الأولى.

٢٠. مرآة العقول في شرح أخبار آل الرسول: العلّامة محمّد باقر المجلسيّ (ت١١١١هـ)، الناشر: دار الكتب الإسلاميّة، طهران، ط: الثانية، ١٤٠٤هـ.

٢١. معارج الأصول: المحقّق الحليّ، الشيخ نجم الدين أبي القاسم جعفر ابن الحسن الهذليّ (٦٧٦هـ)، تحقيق: السيّد محمّد حسين الكشميريّ، الناشر: مؤسّسة عليّ عليه السلام، لندن، د. ط، ١٤٢٣هـ.

٢٢. معالم الدين وملاذ المجتهدين: الشيخ حسن بن زين الدين العامليّ (ت١٠١١هـ)، تحقيق: لجنة التحقيق، الناشر: مؤسّسة النشر الإسلاميّ التابعة لجماعة المدرّسين، قم، إيران.

٢٣. معراج أهل الكمال إلى معرفة الرجال: المحقّق البحرانيّ، الشيخ سليمان بن عبد الله الماحوزيّ (ت١١٢١هـ)، تحقيق: السيّد مهديّ الرجائيّ، الناشر: المحقّق العوياتيّ، ط: الأولى، ١٤١٢هـ.

٢٤. من لا يحضره الفقيه: الشيخ الصدوق، أبو جعفر محمّد بن عليّ بن الحسين بن موسى بن بابويه القمّيّ (ت٣٨١هـ)، تصحيح وتعليق: عليّ أكبر الغفاريّ، الناشر: مؤسّسة النشر الإسلاميّ التابعة لجماعة المدرّسين، قمّ، إيران، ط: الثانية.

٢٥. منتهى المقال في أحوال الرجال: الشيخ محمّد بن إسماعيل المازندرانيّ (ت١٢١٦هـ)، تحقيق ونشر: مؤسّسة آل البيت عليهم السلام لإحياء التراث، قمّ، إيران، ط:الأولى، ١٤١٦هـ.

٢٦. منهج المقال في تحقيق أحوال الرجال: الشيخ محمّد بن عليّ الأسترآباديّ (ت١٠٢٨هـ)، تحقيق ونشر: مؤسّسة آل البيت عليهم السلام لإحياء التراث، قمّ، إيران، ط: الأولى، ١٤٢٢هـ.

٢٧. موسوعة طبقات الفقهاء: اللجنة العلميّة في مؤسّسة الإمام الصادق عليه السلام، إشراف: العلّامة الفقيه الشيخ جعفر السبحانيّ، الناشر: مؤسّسة الإمام الصادق عليه السلام، قمّ، إيران، ط: الأولى، ١٤٢٢هـ.

٢٨. الوافي: الشيخ محمّد محسن بن مرتضى بن محمود الكاشانيّ (ت١٠٩١هـ)، تحقيق: ضياء الدين الحسينيّ، الناشر: مكتبة الإمام أمير

المؤمنين عليّ عليه السلام العامّة، أصفهان، ط: الأولى، ١٤٠٦هـ.

٢٩. الوجيزة في الدراية: الشيخ محمّد بهاء الدين العامليّ (ت١٠٣٠هـ)، الناشر: المكتبة الإسلاميّة الكبرى، طهران، د. ط، ١٣٩٦هـ.